

ملقبه عبد الله
أحمد خليل

تطور الدرس النحوي

د. عبد الله راسم علي



معهد البحوث والدراسات العربية

تَطَوُّرُ الدَّرْسِ النَحْوِيِّ

الدكتور حسين عون

[قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حينما شرعنا في معالجة هذه القضية — تطور الدرس النحوى — مع طلاب معهد البحوث والدراسات العربية لجامعة الدول العربية كان يتمثل في الذهن فكرتان واضحتان يستأثران بقدر كبير من التأمل ، ويوجهان جانباً غير قليل من المجهود العقلى :

تنطوى الفكرة الأولى على أن نتخذ من هذا البحث ميداناً للدراسة التركيبية ، بمعنى أن نشرف على الموضوع ، وننظر إلى عمومياته من أعلى ، ونزق سيره مع الزمن ، ونسجل أخص سماته وأبرز ملاحظه حتى ترسم صورته الكلية أمام السامع أو القارئ وتختفى منه الأجزاء والتفاصيل لتكون موضوعاً للدراسة التحليلية التى ظفرت بكثير من عناية علمائنا فى اللغة والنحو والصرف . فالدراسة التركيبية تتوقف على الالمام الكامل بالمادة وترمى إلى إثراء الثقافة العامة لدى الدارسين ، وذلك عكس ما هو متبع ومنتظر من الدراسة التحليلية التى تهتم بالتفصيل والتفتيت والتعمق والغوص .

وقد أصبح كلا النوعين من الدرس مطلوباً لذاته ؛ ولا غنى لأحدهما عن الآخر . وتنطوى الفكرة الثانية عن تتبع ظاهرة التطور فى الدرس النحوى لدى العرب منذ نشأة هذا الدرس حتى الوقت الحاضر آخذين فى الاعتبار أمرين هامين :

الأول: أن كلمة — تطور — لا تعنى بالضرورة التغير إلى ما هو أحسن ؛ فقد يكون العكس ؛ وقد يكون مجرد التغير ، دون نظر إلى تقييم أو مقارنة .

الثاني : أن هذا التطور لم يكن مديناً لبيئة أو لمدرسه كما ألفنا أن ندرس نحونا على أنه نتاج مدرسة البصرة أو الكوفة أو بغداد ، ولكنه في الواقع مدين لمجهود بعض علماء النحو وثمره من ثمرات نشاطهم العقلي ، ومن أجل ذلك سندرس ملامح هذا التطور في مدارس منسوبة إلى أصحابها من أئمة النحاة بدل أن تنسب إلى مدن عرفت بنشاطها في الدرس النحوي ؛ فقد أصبح ذلك منذ القرن الثالث الهجري لا يصور الواقع ولا يعبر عن الحقيقة . كان هذا مسلك لغوي الأغريق واللاتينيين قديماً وكذلك الشأن بالنسبة لفلاسفتهم .

كانت هناك أكاديمية فلان أو فلان من الفلاسفة ، ومدرسة فلان أو فلان من اللغويين أو الرياضيين ، ولم تكن هذه المدارس أو تلك الأكاديميات منسوبة إلى أثينا أو كريت أو ساموس .

صحيح أن مثل هذا وجد فيما بعد وعرف الناس مدرسة — ميجارا — Mégara ^(١) ومدرسة — Cyrene ^(٢) - سيرين ، ومدرسة الاسكندرية ولكن هذا حدث في عصور متأخرة نوعاً ما وعرفت بأنها مدارس من الدرجة الثانية ، وذلك لانعدام الأئمة الأفاضل واختفاء الشخصيات الخطيرة التي كانت تصور قمة المجد العالمي وتستحوذ على روافد الثقافة والمعرفة .

خططنا لذلك الدرس وفقاً لهذه الاعتبارات ، وكنا نتصور أن ننتهي من مسأله وقضاياها بانتهاء الموسم الدراسي ، ولكننا أمام رغبة الطلاب في المناقشة وفي التعرض لبعض الجزئيات المتصلة بالقضايا الكلية والاستطراد

(١) ميجارا : وتنطق باليونانية — ميجارا — مدينة بالقرب من بوغاز كوراث في منطقة البيلوبونيز نسبت إليها هذه المدرسة .

(٢) مدينة في شرق ليبيا : كانت مستعمرة يونانية حتى استولت عليها روما سنة ٩٦ قبل الميلاد ، أنشأ اليونانيون فيها مدرسة نسبت إليها .

المفيد والمرغوب فيه ، نقول ، أمام ذلك كله وجدنا أنفسنا مضطرين إلى أن نقف دون النهاية التي خططنا لها .

كان المنهج في وضعه الأول يتناول - اجمالاً - تطور الدرس النحوى فى مدرسة سيديويه ثم فى مدرسة الزمخشري ، ثم فى مدرسة ابن مالك ، ثم فى العصر الحديث أو فى القرن الرابع عشر الهجرى ، ولكنه فى مرحلة التنفيذ لم يمتد إلا إلى مدرسة ابن مالك .

وآثرنا أن نرجىء معالجة تطور الدرس النحوى فى العصر الحديث إلى فرصة أخرى رغم ما نؤمن به من أن هذه الظاهرة - ظاهرة تطور الدرس النحوى - خلال القرن الرابع عشر الهجرى أتم وأخطر مما كانت عليه فى القرون السابقة ، يضاف إلى ذلك أنها شغلت حيزاً كبيراً من تفكير النحاة واللغويين فى هذا العصر ، واستنفذت طاقات عظيمة للتوفيق بين الدرس النحوى ومتطلبات العصر من التيسير مع غزارة المواد العلمية وسعة المعارف .

وفقنا الله وألهمنا الرشء فى القول والصواب فى العمل ؟

معنى عونه

الباب الأول

الدرس النحوى قبل سيدويه

ليس لدينا من الأدلة النظرية ولا الوثائق المادية ما يشير من قريب أو من بعيد إلى أن الدرس النحوى ، فضلاً عن أية دراسة لغوية أخرى ، كان له وجود عند العرب قبل زمن البعثة ، وذلك رغم وجود المبررات العديدة ، والخوافز المختلفة الداعية إلى هذا اللون من الدراسة ؛ لعل أبرزها وأكثرها إلحاحاً وجود الأجانب من الفرس والأحباش والروم واليهود في المجتمع العربى وفي منطقة الحجاز بصفة خاصة ؛ وكان هؤلاء جميعاً وربما غيرهم من شعوب أخرى — يمارسون أعمالاً متعددة ، أهمها النشاطات التجارية على النطاق الخارجى والداخلى معاً ، والمهن المختلفة التى كان العرب فى حاجة إليها ، ولكنهم لا يرضون أن يمارسوها بأنفسهم لتفاهتها فى نظرهم ولا نفهم من العمل فيها ؛ من ذلك مهنة انتاج وسائل الزراعة ووسائل الصيد ووسائل الدفاع عن النفس ؛ وكان لليهود نصيب كبير فى هذا الميدان ، كما كان لهم نصيب كبير أيضاً فى نشر التعامل بالربا واستغلال ظروف المجتمع العربى المادية فى ذلك الوقت .

وكان هناك قطاع كبير من هؤلاء الأجانب يقوم بمهام ثانوية وبأعمال الخدمة فى البيوتات العربية أطلق عليهم اسم العضايرط . ولم يكن هؤلاء وأولئك يجيدون العربية ، ومن المعتقد أنهم فيما بينهم كانوا يتحدثون بلغاتهم الخاصة ؛ وترتب على ذلك وجود لكلمات متعددة وأنواع كثيرة من اللحن وكلمات وتراكيب لا تمت للعربية بصلة . وقد أفاضت كتب السير والرواية والتاريخ فى الإبانة عن ذلك ، وليس يعنيننا هنا سوى الإشارة السريعة للظروف المحيطة باللغة العربية قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم .

ومع ذلك فإن ما هو معروف من التفكير الاجتماعي ، وانعدام الوحدة السياسية في نظام دولي بين العرب في ذلك الوقت لم يحفز العرب أو يحسمهم على تحاشي هذه العيوب المنطقية والتفكير في خلق نوع من الدراسة اللغوية تحفظ لسانهم وتصون لغتهم وتنظم قواعد النطق الصحيح لهؤلاء الأجانب الذين كان عددهم يتزايد باستمرار .

والعجيب أن نفس هذه الظروف في أثينا وفي روما كانت الحافز الأكبر لإنشاء الدراسات اللغوية في المجتمعين اليوناني واللاتيني .

والسؤال المهم هنا هو : لماذا لم تؤثر نفس الظروف الاجتماعية لدى العرب في خلق دراسة لغوية على أية صورة من الصور ؟

سبب ذلك — فيما نعتقد — هو أن واقع حياة العرب وطبيعة أنظمتهم الاجتماعية قبل الإسلام لم يترك لهم فرصة التفكير في هذا ، إذ أنهم لم يكونوا يتوقعون شراً على لغتهم ولا خطراً على مستقبلها ، إما لأنهم يكتفون بضمان سلامتها على ألسنتهم هم ؛ وإما لأنهم لم يكونوا يقيمون وزناً لهؤلاء الأجانب ولا لما يصدر عن ألسنتهم من لكنات وأخطاء . بل ربما كانت هذه وتلك — بدل أن تزعجهم — تشير في أنفسهم لونا من الطرافة والتفكه مقتنعين بأن عدوى ذلك لن تصل إلى ألسنتهم ولن تؤثر في سلامة لغتهم .

وهذا هو ما حدث فعلاً ؛ فقد أسلموا لغتهم نقية صافية إلى جيل البعثة النبوية .

نصل إذن إلى عصر البعثة دون أن يظهر في اللغة العربية ملامح دراسة نحوية .

يجيء عصر البعثة النبوية فيجىء معه اهتمام غير معهود باللغة وسلامتها ، وإدراك عميق بنقائها وصفائها وبلاغتها ، وإحساس قوى بالخطر عليها إذا ما تركت دون رعاية من أهلها ، وحرص شديد على مستقبلها البعيد كلغة دين وإدارة وعلم وسياسية .

لقد هزت البعثة الإسلامية المجتمع العربي هزاً عنيفاً كما تهز رياح الخريف أغصان الشجر فتسقط أوراقه الذابلة لكي ينمو في مكانها براعم جديدة قوية تستطيع الصمود أمام العواصف الهوجاء .

لقد شملت الهزة الكيان العربي كله ، وأبرز ما يتضح فيه ذلك ، اتجاهان :

الأول — طرح السلبية والأخذ بسبيل الإيجابية .

الثاني — الإحساس باللغة كعنصر قومي فعال وأداة من أهم الأدوات للاقتناع والتغلب وتبليغ الدعوة والعمل على تثبيتها ونشرها .

بالنسبة للاتجاه الأول أصبح العرب في مواجهتهم للحرب يلتزمون بكل الطرقيين المعروفين قديماً : المبادرة بمهاجمة الأعداء قبل أن يهاجموهم ، والاعداد للحرب طلباً للسلام . لم يكن يعرف عن العرب قديماً تفكير في هذا ولا تخطيط له ، فكانوا يفاجئون بجيوش الأعداء في قلب جزييرتهم أو على مشارفها ، كما حدث بالنسبة للجيوش الفارسية والحبشية والرومانية . ولكنهم بعد البعثة أخذوا يتمرسون على المواقف الإيجابية بسرعة ، فتراهم يبعثون بالسرايا ويقومون بالغزوات : وأبرز بادرة منهم في هذا السبيل

ما حدث في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم من قيامهم بغزوة تبوك سنة ٩ هـ ، تلك الغزوة التي أعد لها بشيء من العناية ووجهت إلى الروم بقصد مباغتتهم وإلقاء الرعب في قلوبهم وإضعاف الروح المعنوية في صفوف جيوشهم الذين كانوا يتحفزون ويتحرشون بالعرب طمعاً في الهجوم عليهم وخنق الدعوة الدينية الجديدة التي أخذ يرتفع شأنها وتلتف الجماهير من حولها وتنذر أصحاب الصولجان والعروش بالشر وسوء المصير . وهذا من غير شك — جديد على العرب لم يألوه ولم يمارسوه من قبل .

وبالنسبة للاتجاه الثاني برزت بوضوح المكانة الجديدة التي اكتسبتها اللغة العربية في عصر البعثة ، فقد أصبحت لغة الوحي والتنزيل ، كما أصبحت كذلك لغة المنطق والإقناع ، ولغة نشر الدعوة وإقامة الشعائر الدينية والتعبير عن الروحانيات والأنظمة والقوانين ، وقد أكسبها ذلك — من غير شك — كثيراً من العناية بها لفظاً ومعنى وأسلوباً ، كما أكسبها كثيراً من الاحترام لأنظمتها نطقاً وكتابة وتفاهماً .

دخلت اللغة العربية عصر البعثة في طور جديد يتميز بالطواعية والشفافية والصفاء والجمال بحيث أصبح لها تأثير السحر على العقول وعمل الفتنة في القلوب والقدرة على التسلل إلى الأعماق البعيدة في النفوس ، وقد وعت لنا الكتب وحفظت لنا الروايات آثاراً عديدة من ذلك تشير إلى أهمية اللغة وتبرز المكانة التي وصلت إليها في جيل البعثة النبوية .

كان من الطبيعي — والأمر تسير على هذا النحو — أن يصاحب هذا التطور اللغوي شيء من الحرص على سلامتها واليقظة على تنقيتها والعمل على استقامتها والبعدها — ما أمكن — عن أخطاء الأجانب ولكنات العصاريط ، كما كان من الطبيعي أيضاً أن يزداد هذا الحرص بازدياد الاعتماد عليها في تبليغ الدعوة الدينية ونشرها .

غير أن ذلك الشعور وهذا الواقع اللغوي لم يظفرا — في زحمة مسئوليات الدعوة وما تستلزمه من مشاغل ذهنية وزمنية — بالفرص المواتية لكي يقوم أولو الأمر بخطوة إيجابية في هذا السبيل؛ ولكنهم مع ذلك استطاعوا وليس هذا بالشئ القليل — أن يشرحوا رغبتهم في هذا الأمر ويوضحوا وجهة نظرهم نحوه مكثفين بالإشارة العابرة والكلمة السائرة والملاحظة السريعة ليظهروا فحش اللحن في القول وأهمية الحرص على سلامة اللغة والعناية بنطقها وفقاً لأنظمتها وقواعدها . فأثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كان ينزعج لسماع واحد من الناس يتحدث فيلحن ، وأنه قال في أحد هذه المواقف : ارشدوا أعماكم فقد ضل ؛ وكذلك أثر عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أقوال تشبه هذا وتدور حول ذلك المعنى .

ورغم ذلك فمن المستبعد أن تسمح الفترة الزمنية إذاك — بما تستلزمه من مهام الدعوة وتنظيم شؤون المجتمع الجديد روحياً ومادياً — بالتفكير الجاد والمتابعة اللازمة في الدرس اللغوي والتخطيط له والعمل من أجله .

ينتهي عصر البعثة إذن بهذه النتائج المحددة :

- ١ — شعور قوى بمكانة اللغة وقدر لا بأس به من الاهتمام بسلامتها .
- ٢ — ظهور عوامل متعددة تؤثر رعايتها وتدعو للحفاظ عليها .
- ٣ — وجود بوادر واضحة للبحث على مراقبة النطق اللغوي ومحاولة إصلاح ما قد يظهر فيه من فساد .

يجيء عصر الخلفاء الراشدين وعصر الأمويين بما يحملانه من تغييرات اجتماعية كبيرة فيزداد الاهتمام باللغة والعناية بمستقبلها من حيث هي وعاء التعاليم الدينية عن طريق القرآن والسنة ، ومن حيث هي كذلك وسيلة التفاهم بين أصحاب الدعوة وأفراد الخليط العجيب من الناس الذين دخلوا في الإسلام أو رغبوا العيش في كنفه ، والذين أسهموا بدرجة كبيرة في إبراز ظاهرة اللحن وتفشي الأخطاء اللغوية وانتشار الرطانات الأجنبية . حيث لم يستطع أولو الأمر من العرب أن يغمضوا العين عن لحن المقرفين ، وأخطاء المهجناء ولكنات العصاريط فأولوا اللغة عنايتهم ونهوا إليها من يستطيع من العرب المثقفين أن يكتشفوا عللها ويضعوا أسس علاجها بتخطيط واضح ومنهج مدروس . ومن الإنصاف أن نقرر أن هذا الاهتمام بأمر اللغة من جانب أولى الأمر في القرن الأول من الهجرة ظل بعيداً عن متناول الفكر عند من يتصدون للتعريف بالحضارة العربية وبمن ساهم في بنائها منذ أن بدأت تستقر الأمور في الدولة الإسلامية ؛ ولقد كان هذا سبباً في طمس بعض الحقائق المتصلة بتاريخ معارفنا وحضارتنا ؛ كما كان سبباً في عدم تقييم ذلك الاهتمام بعد كشف أغواره وأبعاده من ناحية ، وغبن أولئك الذين تنبهوا له ، وغذوه ، وعملوا على انجاحه ، من ناحية أخرى ؛ ولو أن مثل هذا حدث في شعب آخر أو في حضارة أخرى لرأينا موقفاً يختلف تماماً عن موقفنا حيال حضارتنا وحيال من أمدوها بأرائهم المبدعة وأفكارهم الخلاقة .

إن أبطال هذا الاهتمام كثيرون ؛ ولعل من يتصدرهم ثلاثة : على ابن أبي طالب ، عبد الملك ابن مروان ، والحجاج بن يوسف الثقفي ؛ كما

أن علماء العرب ، الذين تصدوا لوضع منهج الدرس اللغوى وأشرفوا على تنفيذه ، كثيرون كذلك ؛ ولعل من يتصدرهم اثنان : أبو الأسود الدؤلى ، ونصر بن عاصم .

إن الخطوة التى قام بها أبو الأسود من وضع ضوابط للشكل الاعرابى تتمثل فى تنقيط أواخر الكلمات بالمداد الأحمر تمييزا لما هو مرفوع عما هو منصوب أو مجرور وتلك التى قام بها - فيما بعد - نصر بن عاصم من وضع نقط الإعجام على الحروف بالمداد الأسود تمييزا للباء عن مثيلاتها فى الرسم ، أو للجيم عن الحاء والحاء ؛ نقول ، إن هاتين الخطوتين من جانب هذين العالمين الجليلين يعتبران تخطيطا بارعا للدراسة اللغوية قراءة ونطقا ، كما يعتبران منهجا سليما للإصلاح والدرس اللغوى فى وقت لم تعرف فيه مناهج علمية ، ولم يوضع فيه تخطيط لأى نوع من أنواع الدراسات المختلفة .

من هنا - وكما أشرنا منذ قليل - تبرز القيمة العلمية والفنية لهاتين الخطوتين المبتكرتين فى الدرس اللغوى ، كما يبرز تقصيرنا فى تقييم هذا العمل والاعتراف لأصحابه بالعلم والفضل والكفاءة . وهذه ظاهرة - رغم أنها ليست مقصودة - متفشية عند كثير من مثقفينا الذين اتصلوا بثقافات الغرب واطلمعوا على مناهج البحث الحديثة وما فيها من منطق ومالها من فوائد فأغرموا بها وقتنوا بممارستها دون أن يفكروا فى درس أسلافنا وفى تقييم أعمالهم .

ولقد أحدث ذلك فجوة بين معارفنا الحديثة وثقافتنا القديمة ؛ ولعل أخطر ما فى ذلك هو قطع الصلة بين ماضينا وحاضرنا الثقافى ؛ إذ إن من غير المعقول ، وربما من البله ، أن ننسلخ من تراث أسلافنا ونحاول بكل طاقاتنا (٢٢ - نحو)

أن نعتمد على الغرب فنقتبس منه أسس معارفه الحديثة في المنهج والنظريات والتطبيق .

لسنا بذلك ندعوا إلى مقاطعة الحضارة الغربية وما وصلت إليه من سعة المعرفة وسلامة المنهج ودقة التطبيق ؛ ولاكننا ندعوا إلى أن نأخذ منها ما ينمى معارفنا ويوسع آفاقنا ويفيدنا في تبين الجوانب المجيدة في حضارتنا العربية وفي الكشف عن أصالتها . ولتكن لنا أسوة بما صنعه الغربيون أنفسهم حينما أرادوا أن يتجاوزوا ظلام العصور الوسطى فأنكبوا على معالم الحضارة العربية يأخذون من معارفها ونظرياتها العلمية ما يسعفهم للنقلة إلى الحضارة الحديثة .

لقد كان مسألتهم في هذا تغريب المعارف العربية ومحاولة تطبيقها على معطيات تكاد تكون غربية خالصة ، بحيث يصعب على من لم تكن لديه خبرة كافية إذ ذاك أن يميز بين ما هو عربي وما هو غربي . حتى في أثناء ذلك لم ينسوا مصادرهم الغربية الأصلية الضاربة في أعماق التاريخ والمسجلة للمعارف الإغريقية واللاتينية . وبقيت عملية الانصهار بين المعارف العربية والمعارف الغربية مستمرة مع مرور الزمن حتى اختفت آثارها أو كادت تختفي من الوجدان الغربي الحديث .

المهم أنهم مع هذا التطور العلمى المذهل والتقدم الحضارى العظيم مازالوا يرجعون بين الحين والحين إلى التراث الإغريقى واللاتينى ينقبون فيه — كما يصنع علماء الآثار — لعلمهم يكتشفون ظاهرة علمية أو أدبية أو فنية لم يكن قد اهتدى إليها الباحثون من قبل فيسلطون عليها الأضواء ويعرفون منها ما لم يكن معروفا من قبل ، أو لعلمهم يهتدون — نتيجة الامعان والتأمل — إلى تفسير جديد لظاهرة أخرى استقر الرأى على فهمها بصورة وأمكن فهمها من جديد بصورة أخرى .

وهكذا يجد الغربيون باستمرار في مصادرهم السابقة رصيداً ضخماً من المعارف المختلفة وكنوزاً علمية وأدبية لا تنفد مع مر الأيام والسنين .

ولست مصادر المعرفة الاغريقية واللاتينية بأغزر ولا بأعمق من مصادر المعرفة لدى العرب ؛ بل العكس هو الصحيح : فلماذا لا نرجع إلى تراثنا ونبعث فيه الحياة من جديد - فنقوم بتقييمه ، ونزود منه ، ونقضى على هذه القطيعة التي كادت تقيم بيننا وبينه حجاباً كثيفاً وسداً منيعاً ؟

كانت هذه المحاولات النظرية والعملية في الدرس اللغوي بمثابة الأساس الذي قام عليه النشاط العقلي حول النصوص اللغوية : قرآن ، حديث ، أدب .

غير أن ذلك لم يكن في ذلك الوقت خاضعاً لتخطيط متفق عليه أو متمشياً مع قواعد منهج مدروس ؛ وإنما كانت هناك مسائل تثار وليدة الصدفة أو نتيجة لإحدى المناسبات كأن تقرأ آية من القرآن بطريقة ثم تقرأ نفس الآية الكريمة بطريقة أخرى ؛ وكأن تشكل كلمة في نص لغوي بطريقة ثم تشكل نفس الكلمة بطريقة أخرى ؛ وكأن يتلى بيت من الشعر بطريقة ثم يتلى نفس البيت بطريقة أخرى .

في هذه الظروف يثور الجدل بين العلماء وتختلف الآراء فينتصر فريق لرأى ويتصدى لتبريره والدفاع عنه ؛ كما ينتصر فريق آخر لرأى آخر ويتصدى لتبريره والدفاع عنه ؛ وفي خلال ذلك تبرز المسائل اللغوية والنحوية والصرفية .

ومن الأمثلة التي كان يدور حولها النقاش والجدل قراءة نصر بن عاصم لقوله تعالى : « قل هو الله أحد . الله الصمد ، بدون تنوين ؛ وقراءة عروة بالتنوين .

ومنها ما ورد في كلمة - يَبَاق - بدلا من كلمة - أبوق - (١) .

ومنها قراءة ابن أبي اسحاق بنصب - نكذب ونكون - في قوله تعالى :
 « يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين » . وقراءته
 بالنصب أيضاً في قوله تعالى : « الزانية والزاني » ؛ « السارق والسارقة » .
 وموقفه من الفرزدق حينما نقده في قوله : ... فيها رير ؛ وفي قوله :
 ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالياً

ومن ذلك ما يرويه ابن سلام عن ابن أبي اسحاق حينما سأل يونس
 عنه : هل سمعت من ابن أبي اسحق شيئاً ؟ قال : نعم ، قلت له : هل يقول
 أحد « الصويق » ؟ يعني السويق ؟ قال : نعم عمرو بن تميم تقولها^(١) . ومن
 ذلك ما قيل من أن الأصمعي سأل الخليل بن أحمد عن كلمة وردت في رجز :
 ... لم تكادى ؛ فقال لم لم يقل : لم تكن بدل لم تكادى ؟ ثم وجه السؤال
 إلى أبي عمرو بن العلاء فقال جواباً عن ذلك : ولم تكادى أيتها الإبل .

وسمع أبو عمر بن للعلاء رجلاً ينشد : ومن يغور لا يعدم على الغى لائماً .
 فقال : أقومك أم أتركك تتكسع في طمستك ؟ فقال : بل قومني ؛
 فقال ، قل : ومن يغور (بكسر الواو) ألا ترى إلى قول الله عز وجل : يغوى .
 وهكذا تتنوع القضايا وتختلف وجهات النظر وتشعب المسائل اللغوية
 ولكنها محتلطة متشابكة دون أن تكون هناك حدود لمباحث النحو أو الصرف
 أو اللغة .

أين كانت تدور هذه المناقشات ؟

كانت تثار هذه المسائل ويدور حولها الجدل والنقاش في بعض المجالس
 الخاصة أو في بيوت بعض العلماء ؛ وكثيراً ما كان يدور ذلك في المربد ،
 الذي عرف بعكاظ الاسلام ؛ وأهم من ذلك كل ما كان يدور في مسجد

البصرة حيث كانت تقام فيه حلقات للدرس اللغوى وأخرى لقراءة القرآن ؛ والمعروف أن أبا عمرو بن العلاء كان يتخذ من هذا المسجد مكانا يقرئ الناس فيه القرآن . ولعل أهم أيام اللقاء للمدارسة ، كانت أيام الجمع .

إن المطلع على أحوال ذلك العصر عقليا واجتماعيا يستطيع أن يفترض - وهو مطمئن - أن هذه البداية المتواضعة والمضطربة في الدرس اللغوى قد أخذت تنمو حيثما في أبعادها أفقيا ورأسيا ؛ وذلك بين المهتمين بشئون العربية ، وبصفة خاصة في إطار القرآن الكريم وما يفرضه من فهم للمعنى واستقامة للفظ وحصر لأوجه القراءات المختلفة وتخريج لها ؛ كما يستطيع أن يفترض أيضا أن هذا اللون من النشاط العقلي وذلك النمط من الدرس اللغوى قد أصبح بمثابة - موضحة العصر - فاندفع في تياره عدد غفير من العلماء والدارسين إما تعبدًا وتقربًا إلى الله وإما إلماما بشئون الدين وأحكامه عن طريق معرفة النص اللغوى .

اتجه فريق من هؤلاء إلى جمع اللغة في نصوصها المختلفة ؛ واتجه فريق آخر إلى مناقشة هذه النصوص على ضوء النظام الشكلى أو البيانى ؛ واتجه فريق ثالث إلى إبداء رأى فى بعض الظواهر النحوية أو شرح الغريب فى النصوص اللغوية أو تقييد القواعد الخاصة بالنطق وسلامته على ضوء ما يراه وما يتذوقه من الممارسة للتعبير العربى السليم .

هناك قضية لاتزال غامضة في نظر الباحث اللغوى والمؤرخ للنحو العربى
ولمن يكتب عن تطور الدرس النحوى ؛ هذه القضية تتصل بالآثار النحوية
التي يمكن أن تكون قد وجدت قبل كتاب سيبويه .

هذه مسألة كثرت فيها الروايات واختلفت الآراء ولم يتضح وجه
الحقيقة فيها حتى الآن .

إن كل مانعرفه عن الإنتاج النحوى فى هذه الفترة الزمنية الممتدة
من أيام على بن أبى طالب وتلميذه أبى الأسود الدؤلى إلى أيام سيبويه
— أى فى فترة تزيد عن مائة سنة — لا يتعدى محاولتين اثنتين :
إحداهما: محاولة أبى الأسود لوضع بعض أبواب النحو فى صفحات أو رقاع
يتحدث بشأنها صاحب الفهرست فيقرر أنها وجدت ثم فقدت ؛ ولا يكاد
يذكر شيئاً عن مضمونها سوى عده للأبواب النحوية التى عولجت فيها ؛
وفى هذه المسألة لا يتفق الرواة على رأى واحد ؛ فبعضهم يذهب إلى أن
أبواب النحو فى صحائف أبى الأسود تتناول الفاعل والتعجب وإن وأخواتها ؛
ويزيد البعض الآخر على ذلك أبواباً أخرى . ولا يمكن الحكم فى ذلك مادامنا
لم نعثر على أثر مady يؤيد هذا الرأى أو ذاك .

والمحاولة الثانية: هى التى قام بها عيسى بن عمر من تأليف كتابين فى النحو :
الجامع والإكمال ؛ وكل ما قيل عن هذين الكتابين لا يخرج عن مجال التقريظ
والإشادة والثناء ؛ أما عن أبوابهما وطريقة معالجتها ، وعن منهجهما ومدى
تنفيذه فلم نقف على أثر من ذلك .

وفوق ذلك فلا نجد واحداً من الرواة يقرر فى صراحة أنه رآهما أو
رأى من رآهما كما يتحدث صاحب الفهرست عن صحائف أبى الأسود الدؤلى .

ليس من السهل أن نتردد في قبول الروايات القائلة بأن الدرس اللغوي قد أثمر وظهرت فيه مؤلفات قبل عصر سيديويه ، فمن الحق أن نتصور أن هؤلاء الرواة - وهم من العلماء والمثقفين وأصحاب المكانة في المجتمع - قد اختلقوا هذه الأخبار من عندهم دون أن يكون لديهم سند من الحقيقة . من المحتمل جداً أن يسجل أبو الأسود بعض ملاحظات في النحو تتصل بقواعد النطق وتنظيم الشكل ؛ وهو الميدان الذي ثبت أنه قام بأول تجربة فيه ؛ ومن المحتمل كذلك أن يكون عيسى بن عمر قد جمع بعض القواعد النحوية في صحائف أو رقاع على شكل مجموعتين سميت إحداها الجامع وسميت الأخرى الأكمال ؛ كما أنه من المحتمل أيضاً أن يكون غيرهما من العلماء قد شغل بتدوين عدد من الملاحظات النحوية والقواعد التنظيمية للنطق والتعبير ؛ بل غريب أن يكون غير ذلك بعد أكثر من مائة سنة من تسجيل القرآن ومحاولة ضبطه ، وتشكيله ، وقيام دراسات متنوعة من حوله . وكل ما ينبغي أن ننبه إليه هو اليقظة والحيطة في فهم هذه الروايات وتقييم ماورد فيها من مصطلحات مثل ألف كتاباً ، ومثل وضع أبواباً في النحو ، وما شاكل ذلك ؛ فالمسألة في تقديرنا لا تعدو أن تكون محاولات أولية قصد منها إيصال ما فيها من معارف إلى هؤلاء الذين لم يتيسر لهم حضور ما يجري من مناقشات وسماع ما قد يكون هناك من أفكار وآراء ؛ أو أن تكون مذكرات شخصية تنظم ما يقال شفويّاً في مجلس عام أو خاص دون ترتيب بين عناصرها ولا رباط بين أجزائها .

وقد يكون القصد منها حرص العالم على ما فيها ، ورغبته في الرجوع إليها وأمنيته أن تكون نواة لعمل علمي أكبر وأهم . وفي ضوء ذلك يجب أن نفرق بين مضمون هذه المصطلحات العلمية في ذلك الوقت ومضمونها في العصور التالية ؛ إذ المسألة نسبية بحته .

ومن يدرس أوليات المعارف في الحضارة الإغريقية واللاتينية يجد

تشابهاً كبيراً بين المُعطيات الأولى لدى الغربيين والمعطيات الأولى التي نعثر عليها أو نقرأ الأخبار الواردة بشأنها لدى العرب ؛ فقد وجدت هناك محاولات مشابهة في مختلف الميادين العلمية ، وضاعت أو اختفت من الوجود ولكن أسماءها أو ما قيل عنها ظل في ذهن الأجيال المتعاقبة كحقائق يستندون إليها في تأريخهم لهاتين الحضارتين .

صحيح أنه بالنسبة للآثار النحوية عند العرب في خلال تلك الفترة الممتدة حتى منتصف القرن الثاني للهجرة تقريباً أبدت ملاحظات وجهية تدعو إلى التشكيك ، وذكرت تهم قوية تزعزع الثقة في وجودها ، ولكن ليس من الإنصاف أن نستجيب تماماً إلى هذه السلبية ما دمنا لم نجد أثراً منها أو نقلاً عنها . ولولا ضيق الوقت وتحديد المنهج لذكرنا ما دار بشأن هذه القضية وأوردنا حجج القائلين بنفيها وناقشنا هذه الحجج وأظهرنا مافيه من مغالطة وإسراف وإجحاف ، مع الاعتراف بأنها من القضايا الهامة التي يعتمد عليها التعرف على المرحلة الأولى من تاريخ الحضارة العربية .

ويمكن أن نخلص من دراسة هذه الفترة بالنتائج التالية :

أولاً : اهتمام متزايد بقضية اللغة على ضوء ما تسرب إليها من أنواع اللحن التي تجاوزت حدود النطق ولغة التفاهم إلى آيات القرآن نتيجة للظروف الجديدة في المجتمع الإسلامي .

ثانياً : ظهور طبقة خاصة من العرب تحمل هذه المسؤولية اللغوية وتجعل من نفسها حارساً على هذه المهمة فتصلح في اللغة ما أمكنها الإصلاح وتخير بعض الأكفاء من اللغويين العرب للقيام بعمل جاد في هذا الميدان يحفظ على اللغة سلامتها وييسر أمر تعلمها على هؤلاء الأجانب الذين انخرطوا في المجتمع العربي وأرادوا العيش في كنف الإسلام وربطوا مصيرهم بمصير العرب .

ثالثاً : وعى العرب بلغتهم وإدراكهم لأوجه الصعوبة فيها وإقدامهم
- فى جرأة - على عملية إصلاح لغوية كبيرة ؛ كان ينظر إليها فيما مضى على أنها
عملية بسيطة ساذجة ولكن الدراسة اللغوية الحديثة تشير إلى أنها عملية معقدة
تحتاج إلى جهد ذهنى كبير وتتصف فى نفس الوقت بالخصافة والعمق والذكاء .
هذه القضية وأمثالها يجب أن ننظر إليها نظرة جادة ونعمل على تقييمها من
جديد لنفهم جوهر الثقافة العربية فهماً مستثيراً ، ونصحح بعض الأفكار
الخاطئة التى وقع فيها بعض المفكرين بحسن نية ، كابن خلدون مثلاً حينما
تحدث فى مقدمته عن أوليات الحضارة العربية فنسب أهم مظاهرها إلى
الأجانب الذين انخرطوا فى سلك المجتمع العربى .

رابعاً : بالرغم من تسليمنا باحتمال وجود تسجيلات فى النحو العربى
تتصل بظواهره وقواعده وأحكامه ، وربما ببعض أبوابه وآراء العلماء فيها ؛
نقول « بالرغم من تسليمنا بذلك كله نقرر أن شيئاً من ذلك لم يصل إلينا
وأن أحداً لم يحدثنا بشيء من التفصيل عن محتويات هذه التسجيلات حتى
نستطيع أن نتصور بدقة طبيعة الدرس اللغوى فى ذلك العصر من حيث
توجيه الاهتمام إلى بعض القضايا النحوية دون البعض الآخر ومن حيث
التخطيط لهذا الدرس وطريقة تنفيذ هذا التخطيط . وهذا هو الأمر الذى
يؤكد حيرتنا ويضاعف ندمنا على فقدان أوليات الكتابة فى النحو العربى .

كل هذا يحول بيننا وبين إبداء رأى الصريح فى تطور الدرس النحوى
بعد البعثة النبوية حتى حوالى منتصف القرن الثانى للهجرة ؛ ولكنه فى
نفس الوقت لا يمنعنا من تخيل صورة تقريبية لذلك بناء على المعطيات الأولية
التي ذكرنا - منذ قليل - طرفاً منها ، وعلى القراءة الواعية الواسعة للآثار
اللغوية والنحوية التى كتبت فى أواخر القرن الثانى وخلال القرن الثالث الهجرى ؛
فليس ذلك إلا امتداداً طبيعياً لما كان يجرى بين العلماء والدارسين فى الفترة
السابقة ؛ ومؤلفو كتب النحو فى أواخر القرن الثانى وخلال القرن الثالث

الهجرى ليسوا سوى تلاميذ لأولئك العلماء فى العصر السابق . والصورة المتخيلة للدرس النحوى فى هذه الفترة الزمنية المحدودة يمكن أن تكون ملاحظها بهذا الشكل :

قبل البعثة لم يكن لدى العرب عناية باللغة ولا اهتمام بأمر مستقبلها ؛ وفى عصر البعثة وأيام الخلفاء الراشدين وجدت هذه العناية وذلك الاهتمام بحكم إدراك أولى الأمر لمكانة اللغة بالنسبة للدين الجديد وتعاليمه وبالنسبة لمستقبل اللغة نفسها أثناء ارتحالها مع هذا الدين فى البلاد الأجنبية من آسيا وأفريقيا وأوروبا . وتمثلت هذه العناية فى إظهار الاشتىاز لسماع لحن أو خطأ لغوى ، وفى محاولة لإصلاح ذلك ما أمكن ؛ ثم فى الدرس الجاد للغة العربية وما يلزمها من صعوبات نطقية وتنظيمية وكتابية ، وفى الاستجابة لهذه الصعوبات والوصول إلى حلول موفقة لها ؛ ثم فى طرح بعض المسائل اللغوية والظواهر النحوية للنقاش والتحليل وإبداء الرأى والتعليل ، وهنا اتسع مجال الدرس اللغوى وتعددت ميادينه وكثر العلماء والدارسون فيه ؛ غير أن موضوعات الدرس لم تكن محددة ولا مترابطة ولا سائرة على منهج من المناهج التى سنها فيما بعد ؛ كانت المسألة الدينية تجر إلى مسألة لغوية أو نحوية أو صرفية ، كما كانت المسألة النحوية تجر إلى مسألة دينية أو صرفية أو أدبية ؛ وهكذا كان النحو خليطاً بغيره من المسائل العلمية الأخرى ، ولكنه شمل - رغم ذلك كله - أهم وأكثر القضايا التى كانت أساساً للدراسات النحوية بالنسبة للأجيال التالية ، التى كانت بمثابة رصيد ضخم عكف عليه العلماء فيما بعد لجمعه ودراسته ثم اعتمدوا عليه لتأليف الكتب النحوية العديدة ، ولعل أهم أثر بين أيدينا يلقى كثيراً من الضوء على هذه الصورة المتخيلة للدرس النحوى ويقربها إلى الذهن هو كتاب سيبويه ، الذى يعتبر سجلاً صادقاً لما كان يجرى بين العلماء فى الميدان النحوى ، ولما كان يصدر عنهم من آراء فى المسائل النحوية .

الباب الثاني

الدرس النحوى فى الفترة الممتدة من سيبويه
حتى الزمخشري

لماذا اختيرت هذه الفترة بهذا التحديد؟

هناك عوامل متعددة تحكمت في هذا الاختيار ويمكن إجمالها فيما يلي :
أولاً - في هذه الفترة ينتقل النحو من مرحلة الدراسة الشفوية المتعددة الجوانب ، المتشعبة الموضوعات ، إلى مرحلة التسجيل والتنظيم والتصنيف ؛
فتبرز معالم النحو في صورة تكاد تكون مستقلة رغم ما يشوبها من توسع واستطراد .

ثانياً - يعتبر سيبويه أهم تلميذ للرعيل الأول من أئمة اللغة ؛ كما يعتبر أول عالم يكرس مجهوده الذهني بصورة متخصصة إلى حد كبير في الدرس النحوي بمعناه الواسع . إذ قبل سيبويه لم يكن هناك - فيما نعتقد - متخصصون في النحو ، وكانت ميادين المعرفة جميعاً تكاد تلتقي تماماً في عقول أولئك العلماء ؛ ومعالم الدرس النحوي قبل سيبويه لم تكن واضحة ولم يكن له تخطيط معين ولا منهج محدد ؛ شتات من المسائل اللغوية - ومنها النحو - كان موضوعاً للنقاش والجدل وإبداء الرأي واستخلاص النتائج ، كالمسائل المتصلة بالأدب أو النقد أو التجويد أو الصرف أو الصوتيات .

وليس من شك في أن سيبويه قد عزل عن النحو كثيراً من القضايا البعيدة عن ميدانه بشكل واضح ومهد بذلك الطريق للباحث النحوية الخالصة ؛ وهذا أمر لم نعهد من قبل .

ثالثاً - كتاب سيبويه يعتبر أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا في صورة تكاد تكون متكاملة وعلى درجة كبيرة من الثقة والاطمئنان ؛ فهو

يصور نقلة للنحو العربي ومظهرا من مظاهر تطور درسه ؛ إذ أصبح طلاب
الدرس النحوى يبتغون فى هذا الكتاب ؛ قراءة وفهما واستيعابا بعد أن كانوا
يبتغونه أو يتلقونه سماعا من أفواه العلماء .

لهذه الأسباب مجتمعة آثرنا أن يكون حديثنا عن الدرس النحوى
وتطوره محصورا فى هذه الفترة الزمنية الممتدة من سيبويه حتى الزمخشري ؛
وهى فترة تختلف تماما عن الفترة السابقة بالنسبة للدرس النحوى وما طرأ
عليه من تغيير .

هل هناك تخطيط للدرس النحوى عند سيديويه ؟

قبل الحديث عن التخطيط أو المنهج يحسن أن نلقى نظرة على كتاب

سيديويه :

يصور هذا الكتاب جانبين هامين من جوانب الدرس النحوى ؛
الأول: تصويره بوضوح لمجمود النجاة السابقين، ومواطن اهتمامهم من خلال
ما يرويه لنا من آرائهم واختلافهم فى بعض قضايا النحو ومسائل اللغة ،
ومدى ما كان يشغلهم بالدرجة الأولى ويعنيهم من التراكيب اللغوية؛ وحسب
الكتاب أنه يرينا ٨٥٨ رأيا للأئمة السابقين مثل : الخليل بن أحمد ، ويونس
ابن حبيب ، والأخفش ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ،
وأبو زيد الأنصارى .

الجانب الثانى : هو موضوع الدرس النحوى كما يراه سيديويه نفسه ، وكما
يتمثله فى وضع الضوابط والقواعد وتقنين الأحكام ، بعد استخلاصها من
القوالب اللغوية ، عن طريق القياس واضعاً فى اعتباره قبل أى شىء آخر
ما بهم الدارسين للنحو فى ذلك العصر .

لقد تحدث الباحثون كثيراً عن منهج سيديويه فى كتابه ؛ ونكاد نحصل
على إجماع منهم أن الكتاب خال من منهج ، وأن ما جاء فيه من فصول
وأبواب مضطرب لا تجمععه وحدة، ولا تربط بين أجزائه رابطة .

أما رأينا فى هذا الكتاب فهو يخالف ذلك ؛ فهو - رغم ما يبدو عليه
من أنه تصنيف للقوالب اللغوية لا للقواعد النحوية - يكشف عن أمر هام

وينم عن حقيقة ينبغي ألا تغيب عنا ؛ هذه الحقيقة هي أن سيديويه في جمعه
لهذه المادة اللغوية الغزيرة - وفي تصنيفه لها بناء على ما تشترك فيه كل مجموعة
من أحكام نحوية - قد راعى أمرا هاما سيطر على ذهنه وعمله في وقت واحد ؛
ذلك أنه جعل المادة اللغوية في قسمين كبيرين ؛ جمع في القسم الأول منهما :
القوالب اللغوية المشتملة على تقنيات ، وقضايا وأحكام ، نحوية ؛ وجمع في القسم
الثاني : القوالب اللغوية المشتملة على تقنيات ، وقضايا ، وأحكام صرفية .

يدل هذا - من غير شك - على أن تخطيطا للعمل اللغوي في هذا
الكتاب كان ماثلا بوضوح في ذهن المؤلف ، وأن معالم منهج واضح
كانت تفرض عليه السير بيقظة وحذر في طريق التأليف ؛ وحسبه
أن يضع النحو وقضاياه في جانب من كتابه ، ويضع الصرف وقضاياه في
جانب آخر .

صحيح أن هذا المنهج قد اختل واضطرب في إطاره العام وفي نظر
المحدثين حينما وجدوا في القسم الخاص بالصرف ومسائله ، بعض القضايا
النحوية التي كان ينبغي أن توضع في القسم الأول . أي القسم الخاص بالنحو ؛
وذلك مثل باب القسم وباب الممنوع من الصرف ، فقد ألفنا وجود هذين
البابين مدروسين ضمن أبواب النحو في المؤلفات النحوية التي جاءت بعد
سيديويه . ويظهر أن هذا كان من أدم الأسباب التي فتحت باب النقد والتجريح
أمام من تعرضوا للبحث عن منهج سيديويه .

ولكن ألا يمكن القول بأن هذين البابين يقتربان من الصرف ويمتان
بصلة إلى أبوابه ؟

إننا نرى ذلك بوضوح فيما يختص باب الممنوع من الصرف حيث يقوم
على صيغ خاصة تكثر مغايرتها للصيغ اللغوية الكثيرة المألوفة ، مما جعلها تخضع
في إعرابها وتنظيمها الشكلي لنظام جديد وتخرج على قاعدة أمثالها من الصيغ

المألوفة ؛ فهناك الأسماء الأجنبية التي لا نظير لها في العربية ؛ وهناك الأسماء التي جيء بها على وزن الأفعال فأشـكل أمرها في نظر الدارس اللغوى ؛ وهناك الأسماء التي عدل بها عن الصيغ المألوفة فكانت طائفة غريبة عن المؤلف في أصلها ؛ وهناك الأسماء التي طالت بشـكل غير معهود في اللغة العربية فأصبحت لا تحتـمل الكسر لثقله مع طول هذه الأسماء . وهكذا يقوم باب الممنوع من الصرف على صيغ تغاير ما هو مألوف في العربية مما جعل الجانب النحوى فيه ، لا يكاد يرى في زحمة هذه الصيغ وما اعتراها من غرابة وتغيير .

ويبدو من هذا أن الأسماء الممنوعة من الصرف همها الأكبر منهصرف إلى التغيير المتصل بصيغها ؛ وهذا يقربها جداً من العمل الصرفى أو البحث الصرفى ، الذى يهتم أساساً بالصيغ المختلفة وما يطرأ عليها من تغيير ؛ وهذا يجعل ظاهرة الإعراب وتنظيم الشكل أمراً ثانوياً .

ومن أجل ذلك يمكن — على عكس ما ذهب إليه الباحثون عن منهج سيبويه — أن نعتبر هذا الصنيع من صاحب الكتاب لفئة واعية ذكية لم يدركها ولم يتنبه لها أولئك الذين جاءوا من بعده .

أما ما يختص بباب القسم فموضعه في قسم الصرف متعب ومخير حقاً ؛ ولا نجد تعليلاً لذلك سوى أحد أمرين :

أحدهما : أن يكون هذا الباب قد حشر حشراً في قسم الصرف بواسطة من تصدوا لتنظيم الكتاب بعد سيبويه لأذى ملابسة ؛ ولهذا نظير في عدد من الكتب القديمة حين قام تلاميذ المؤلف ، أو المقربون إليه ، أو الحريصون على حفظ آثاره وتسجيلها للأجيال القادمة دون أن تكون هذه الآثار قد وضعت وضعاً نهائياً بيد صاحبها نفسه أو تحت إشرافه . وكتاب سيبويه — في صورته التي وصل بها إلينا — يشير إلى أن صاحبه قد توفى قبل أن

يتمكن من تنظيمه وإتمامه وإلقاء نظرة شاملة عليه ؛ فقد ترك بدون مقدمة تشرح أهدافه ونظامه وأسباب تأليفه وسبيل العمل فيه ؛ كما ترك كذلك بدون خاتمة أو ما يشبه الخاتمة على الأقل كما ألفنا ذلك من علماء العصر أو علماء العصور التالية .

الثانى : هو نظرة الناس فى ذلك الوقت إلى ما يمكن أن يعتبر نحوا وما يمكن أن يعتبر صرفا .

إننا حتى الآن لا نجد فى الكتب النحوية والصرفية المؤلفة فى هذين العلمين، والمتداولة بين أيدي الدارسين، تفريقا واضحا، ولا تحديدا حاسما، بين موضوعات هذا أو ذاك .

بعض الأبواب الصرفية توجد مدروسة فى النحو بحكم أنها صيغ تعمل عمل الفعل كالمشتقات من اسم الفاعل ، واسم المفعول، والصنعة المشبهة ؛ فهى بحكم عملها فى غيرها ، وبحكم ما يترتب على ذلك من التغيير فى الشكل تعتبر مبحثا من مباحث النحو ؛ وبحكم كونها قوالب لغوية تتعرض لألوان من التغيير الداخلى فى البنية تعتبر مباحث صرفية .

المسألة إذن اعتبارية ؛ ونحن نميل إلى أن نأخذ فى الاعتبار الأمر الأول .

ونعود مرة أخرى وفى إيجاز إلى الحديث عن الممنوع من الصرف فنضيف إلى ما ذكرناه منذ قليل أن سيديويه كان قوى الإحساس بالمنهج الذى سار عليه فى كتابه ؛ فهو لم يقصر حديثه عن الممنوع من الصرف فى قضايا علم الصرف فقط ، أو فى القسم الخاص بالمباحث الصرفية ؛ وإنما تناول بعض قضايا ذلك فى القسم الخاص بالمباحث النحوية^(١) ؛ ولعل ذلك قد فات

على الباحثين ولم يروا سوى حديثه عنه في القسم الخاص بقضايا الصرف
فأشكل عليهم الأمر واعتبروا وضع الباب في غير مكانه .

ويفهم من كلام سيديويه — حين يتحدث عن الاسم الممنوع من
الصرف ضمن القضايا النحوية — أن السبب في حرمان الاسم المشبه
للفعل من الجر هو عدم وجود نظير لبنائه في اللغة العربية ؛ فكان غرابته
هي الأساس في منعه من الصرف ؛ فهو يقرر أن الاسم يمنع من الصرف
إذا أشبه الفعل وكان في أوله زيادة أو إذا أشبه الفعل ولم تكن في أوله
زيادة ، شريطة ألا يكون لبنائه نظير في الأسماء العربية : أما إذا أشبه
الفعل ، ولم يكن في أوله زيادة ، وكان لبنائه نظير في الأسماء العربية ، فهو
مصرف .

وبهذه المناسبة ، من المفيد أن نعرف أن ظاهرة الإعراب للأسماء المنقولة
من لغة أجنبية إلى لغة معربة تكاد تكون ظاهرة لغوية عامة ؛ إذ أن هذه
الأسماء تلتزم طريقة خاصة في إعرابها ، فلا تخضع للطريقة أو القاعدة
التي تتحكم في إعراب الأسماء الأصلية في اللغة . ويمكن ملاحظة ذلك في
الاغريقية واللاتينية بصفة خاصة حيث يوجد حشد من الأسماء الأجنبية
نقلت إليها من الاغريقية ومن اللغات الآسيوية والأفريقية .

هذا ما يمكن أن يقال باختصار عن التخطيط العام لسيديويه في كتابه
الذي جمع فيه قضايا النحو ، وقضايا الصرف ، بجانب القضايا الأخرى
المتصلة بالمبادئ اللغوية والدينية والأدبية ، والتي دفعه إليها نوع من التوسع
والاستطراد والرغبة في معالجة المسائل العلمية لأدنى ملائمة .

وهناك تخطيط خاص أو داخلي نجد سيديويه ملتزماً به وحريصاً عليه
في خلال معالجته للجزئيات المكونة للفصول أو الأبواب ؛ ويمكن إبراز معالم

هذا التخطيط الداخلى بواسطة ظاهرتين : الأولى تتمثل فى تصنيف القوالب اللغوية المتشابهة أو التى تجمعها خاصية واحدة ؛ والكتاب ملىء بالأمثلة من ذلك وبالشواهد عليه ؛ فلا تكاد تخلو صفحة واحدة من هذه الظاهرة ؛ وسنكتفى هنا بمثال واحد : الحديث عن - أن - مفتوحة الهمزة مشددة النون^(١) . فى هذا الحديث يوضح سيديويه أولاً الفروق بين - إن - و - أن - ثم يصنف بعد ذلك المادة اللغوية وفقاً لاستعمالات - أن - المختلفة واطعاً كل صنف من الاستعمال فى باب خاص ؛ وهذا صنيعه :

« هذا باب من أبواب - أن - تقول ظننت أنه منطلق ... وددت أنه ذاهب ... لولا أنه منطلق لفعلت ... لو أنه ذاهب لكان خيراً له ... » .

ويعمى سيديويه فى سرد عدد من الأمثلة من القرآن الكريم ومن كلام العرب شعراً ونثراً مبيناً سبيل الاستعمال ومورداً آراء النحاة ووجه الإعراب فى ذلك ، ثم يقول :

« وهذا باب آخر من أبواب - أن - تقول ذلك وأن لك عندي ما أحببت ، وقال الله عز وجل : ذلكم وأن الله موهن كيد الكافرين وقال ذلكم قدوقوه وأن للكافرين عذاب النار ... ثم يقول : « وهذا باب آخر من أبواب - أن - ، تقول جئتك أنك تريد المعروف إنما تريد لأنك تريد المعروف ... وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ... فدعا ربه أنى مغلوب فانتصر ، وقال ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أنى لكم نذير مبين ... وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحداً ، .

ثم يعمى بعد ذلك فى تصنيف القوالب اللغوية المستعملة فيها - أن - .

ولو قارنا صنيع سيديويه بصنيع النحاة بعده فى هذه القضية لوجدنا فرقاً كبيراً بينهما وبينهم : سيديويه يغرق القارىء فى بحر من النماذج اللغوية مبيناً له

طرق الاستعمال العربى، ووجه إعرابها، ورأى النجاة فيها؛ وهذا النمط من التصنيف يكاد يكون متبعاً فى كل أبواب الكتاب وفصوله.

أما النجاة بعد سيديويه فإنهم يوجهون همهم إلى صياغة القاعدة النحوية أولاً صياغة علمية منهجية تكشف عن مدى التأثير بالنظريات والمبادئ الفلسفية: تعريف، ثم تقسيم الأنواع، ثم حصر للنماذج المستعملة؛ فتراهم هنا مثلاً يفرقون بين - إن - المكسورة الهمزة، و - أن - المفتوحة الهمزة؛ ثم يذكرون مواضع استعمال الأولى مع ذكر الأمثلة على ذلك، ومواضع استعمال الثانية مع ذكر الأمثلة.

الظاهرة الثانية تتمثل فى طريقة سيديويه لى يصل إلى استخلاص القاعدة النحوية ووضعها فى الصيغة الملائمة؛ وهى طريقة كان يحرص عليها كثيراً وتتمشى مع أحدث الطرق التربوية فى العصر الحديث ولم يعرف الكثير منا أن سيديويه فكر فيها ومارسها عملياً دون أن يكون لها صياغة نظرية. وهذه قضية هامة أخرى ينبغى أن تثار وتدرس لى نعرف تراثنا الثقافى على حقيقته ونعطيه ما يستحق من تقييم.

طريقة سيديويه هى الطريقة الاستنتاجية؛ بمعنى أنه يعرض فى كل موضوع يعالجه عدداً من التعابير والشواهد اللغوية ذات الصلة بنفس الموضوع، ثم يستنتج من ذلك ما يمكن أن يكون ضابطاً أو قاعدة يمكن تطبيقها على كل ما يتدرج تحتها من أمثلة تدخل فى إطارها العام. وقد يلجأ سيديويه إلى عرض النماذج وتحليلها مهيماً للقارئ أو الدارس وسائل الاستنتاج وتاركاً له الفرصة لى يقوم بنفسه بالعملية الاستنتاجية الأخيرة؛ وقد يلجأ إلى طريقة أخرى، ولكنها من نفس الميدان؛ فبدل أن يهتم بالتفصيل فى ذكر الأمثلة ثم ينتهى بالإجمال فى استنتاج القوانين والأحكام نجده يبدأ بالإجمال

فيذكر أقسام الباب وما يتعلق بكل قسم منها ثم ينتهي بالتفصيل حيث يذكر الأمثلة ويتناولها بالشرح والتعليل والتعليق^(١).

وبعد : فعلى ضوء ما تقدم ، ورغم ما قيل عن اضطراب المنهج لدى سيديويه أو انعدامه ، واعتماداً على قراءتنا المتأنية لهذا الكتاب خلال ما يزيد على خمسة عشر عاماً نقرر في طمأنينة أن سيديويه كان متمثلاً لما يصنعه في هذا الكتاب . واعياً لما يكتبه فيه ، مخططاً لقضايا الدرس النحوى تخطيطاً يكشف عن رؤية واضحة وينبئ عن إدراك وإلمام بصورة الموضوع الذى وقف نفسه لأجله من ناحية الشكل ، ومن ناحية المضمون ، بالرغم من سعة المادة التى كانت بين يديه وامتداد أبعادها .

ويدهش القارئ حقاً لهذا اللغوى العبقري فى تلك الفترة المبكرة بالنسبة للتأليف اللغوى أمام تبويبه وتفصيله وتصنيفه لهذا الحشد الهائل من المسائل النحوية واللغوية ومن القضايا المتعددة ، المترامية ، المتشابكة ؛ هذه القضايا وتلك المسائل التى كانت كفيلة بأن تغرق من يتصدى لبحثها فى بحر متلاطم أو أن تهوى به فى دوامة ليس لها من قرار .

وتزداد الدهشة حقاً حينما يقارن المرء صنيع سيديويه فى العربية بصنيع نحاة الإغريق واللاتينيين الأوائل فى نحو لغاتهم وتسجيل قواعدها وإحصاء ملاحظاتهم عليها .

ومع ذلك فقد استطاع سيديويه أن يتمثل صورة الموضوع ، الذى يعالجه ، رغم ضخامتها ومنهج الدرس النحوى رغم بدائيته تمثلاً يقوم أساساً على النظر فى اللفظ المفرد أو الكلمة . ثم النظر فى الجملة أو التركيب اللغوى ،

(١) لمزيد من التفصيل لمن يرغب فى هذا يحسن الرجوع إلى محاضرة الأستاذية التى تقدمنا بها إلى جامعة الاسكندرية سنة ١٩٥٦ بعنوان - أول كتاب فى النحو العربى - وطبعها مجلة آداب الاسكندرية ديسمبر سنة ١٩٥٧

في حديث سيبويه عن اللفظ المفرد نجده يخطو سريعاً ولا يعنى بالتفصيل؛ ويحيل إلى القارئ هنا أن مادة البحث لدى سيبويه قليلة ومحدودة ؛ فهو يتحدث عن أقسام الكلمة حديثاً مقتضباً من وجهة النظر الفلسفية أو المنطقية لا من وجهة النظر اللغوية التي كنا نتطلع إليها بشغف من هذا العالم اللغوي المبكر . إذ يقسمها إلى اسم وفعل وحرف على نمط ما نجده عند فلاسفة الإغريق . ومن سوء الحظ لقواعد اللغة العربية أن استقر في أذهان نحاة العرب صدق وسلامة هذا اللون من التقسيم للكلمة اللغوية حتى العصر الحديث . ولم نجد تحرراً من هذا التقسيم الضيق إلا بعد فترة زمنية طويلة حينما فكر بعض النحاة في قسم رابع عولج على استحياء وأضيف في تردد وسمى الخالفة ، وهو اسم الفعل ، الذي لم يمكن اعتباره اسماً خالصاً ولا فعلاً خالصاً .

يتبع سيبويه حديثه عن أقسام الكلمة بالحديث عن الشكل الاعرابي الوارد على آخرها ؛ وكذلك الشأن بالنسبة للشكل البنائي لها ؛ ويخلص من ذلك إلى الحديث عن الجملة أو التركيب اللغوي ممثلاً في قضايا المسند والمُسند إليه . غير أنه قبل أن يدخل في تفصيل أجزاء الاسناد وما يتصل بها وما تتفرع إليه يعرض مشاكل هذا التركيب اللغوي كأجزاء مكونة لكل ، أو ككل مكون من أجزاء ؛ وذلك كموضوع الصلة بين اللفظ والمعنى في أجزاء الجملة ، ثم ما يعرض للفظ في ثنايا التركيب من حذف وتعويض ؛ كموضوع الاستقامة والاستحالة في الكلام أو ما يحتمل الشعر ؛ بمعنى معاملة بعض ألفاظ في التركيب النثري كما تعامل في التركيب الشعري .

إلى هنا وبقدر محدود يكتفي سيبويه بما ذكره من الكلمة أو اللفظ المفرد لينتقل إلى الحديث عن التركيب الاسنادي بشقيه : الفعلي ثم الاسمي ، حيث يبدى اهتمامه ويلقى بثقله في هذا المبحث مشيراً بطريقة غير مباشرة إلى أنه أهم بكثير من المبحث الأول الخاص بالمفرد . وعلى هذا يمكن اعتبار

هذا المبحث ، المبحث الثانى أو القسم الثانى من أقسام الكتاب الرئيسية ، وإن كان سيديويه لم يشر إلى ذلك من قريب أو بعيد ولكن المتأمل فى كتاب سيديويه وفى صنيع النحاة من بعده يستطيع أن يلاحظ هذا بوضوح .

إن اهتمام سيديويه بهذا القسم ، الذى سخر له أكبر قدر من نشاطه العقلى وحصيلته العلمية ، واهتمام النحاة من بعده بنفس المبحث يعتبر أمراً طبيعياً ، فاللفظ المفرد من حيث هو ، لا يؤدي إلا معنى مفرداً ، والمعانى المفردة لا تكون لغة ، وإنما الجمل والتراكيب هى التى تكونها ، فاللغة باعتبارها أداة للتفاهم قد وجدت لتتنقل المعانى من المتكلم إلى السامع بصور متعددة ومختلفة ، فى تراكيب فعلية وإسمية بما فى ذلك من صلوات وأسرار بين أجزاء الجملة .

سيديويه فى هذا المبحث من الكتاب ، الذى يستغرق أكثر من نصفه لا يكاد يهمل تركيباً لغوياً استعملته العرب ويشير فى نفس الوقت من قريب أو بعيد إلى ظاهرة لغوية تخدم غرضاً من أغراض الكتاب أو إلى قاعدة نحوية تضيف شيئاً إلى حصيلته المباحث الأخرى . وفوق ذلك فهو يصطنع تراكيب من عنده لأغراض خاصة .

يجيء بعد ذلك القسم الثالث والآخر من الكتاب ؛ وهو بحث خاص بالمفرد أو الكلمة ؛ ولكنه فى هذه المرة يبحث الكلمة من حيث البنية ، والصيغة ، والغرابية ، إذا ما قورنت بجمهرة الكلمات العربية الأخرى ؛ وكل ذلك ينضوى تحت لواء القضايا الصرفية .

يتضح من ذلك أن سيديويه كان لديه تخطيط عام للدرس النحوى يتمثل فى المباحث الرئيسية الثلاثة : مبحث المفرد ، مبحث الجملة ، ثم مبحث المفرد لا من حيث جوهره وشكله الاعرابى ووظيفته فى ثنايا التركيب ، ولكن من حيث صيغته وبنيته وغرابته .

إذا كان التخطيط العام للكتاب قد أصبح واضح المعالم بين القسّمات فإن التخطيط الخاص للمباحث الداخلية لا يزال مضطرباً في ذهننا ومحيراً بالنسبة لنا رغم محاولتنا المتكررة أملاً في الوصول إلى الفكرة التي كانت عند سيديويه حين صنف جزئيات كل باب، وأبواب كل مبحث من هذه المباحث الثلاثة .

افترضنا مرة أن فكرة العامل والمعمول هي التي كانت أساس تصنيفه الداخلي ، غير أن هذا الافتراض لم يكتب له التوفيق بسبب ما أصابه من خلل أثناء السير .

وافترضنا مرة أخرى أن فكرة الشكل الإعرابي هي التي كانت الأساس في التصنيف الداخلي؛ ولكن لم يكتب له التوفيق كذلك بسبب عدم استقامته وتداخل بعض الجزئيات في بعضها الآخر وهي من ميادين مختلفة .

على أن هذين الافتراضين كانا إلى حد كبير أساساً للتصنيف النحوي عند كثير من النحاة بعد سيديويه . ومع ذلك فلم نياس من المحاولة ؛ سنراجع أبواب الكتاب ، ونعاود قراءتها والتفكير فيها ، لعلنا نهتدي - يوماً ما - إلى وجه الحقيقة إيجاباً كان أم سلباً .

يمكن أن نعثر في ثنايا الكتاب على أمور كثيرة تشير إلى أن سيديويه كان مخططاً له متملاً لمنهجه ؛ لعل أهمها وأبرزها هو ذلك التعبير الذي يطالعنا في مواطن متعددة من الكتاب : قد بينا فيما مضى ... وستراه إن شاء الله تعالى .

كما يمكن أن نكتفي بهذا القدر من الحديث عن سيديويه وتكوينه لمدرسة نحوية بواسطة مجهوده في نقلة الدرس النحوي إلى مرحلة جديدة تمتاز بالتخطيط والتصنيف بعد جمع المادة وما دار حولها من آراء وأفكار ؛

ولا نرى بأساً في ذكر بعض ملاحظات سريعة تبين معالم طريقة سيوييه في معالجته للقضايا التي نعرض لها :

أولاً — لا يهتم سيوييه بشكل الكلمة في التركيب اللغوي قدر اهتمامه بمعناها ووظيفتها وصلتها بغيرها من مفردات الجملة ؛ ومعنى هذا أن التصنيف النحوي المؤسس على شكل الكلمة الإعرابي لم يعرف بطريقة حاسمة إلا فيما بعد حينما تحول الحديث عن الاسناد وأنواعه وأجزائه وخواصه إلى حديث عن الأشكال الإعرابية : مرفوعات ، ومنصوبات ، ومجرورات ، ومجزومات . وهذا موقف طبيعي ؛ إذ أن الحديث عن الشكل أو عن القاعدة النحوية مجردة من النص اللغوي لا يتأتى إلا بعد فترة زمنية تسمح للتفكير المنطقي - لا السليقة اللغوية - أن يتدخل فيصيغ القاعدة النحوية لنظرية تجريدية ؛ ولا يتلاءم هذا عقلياً مع عصر سيوييه .

ثانياً — المصطلحات النحوية ، المألوفة في الكتب النحوية لا نعثر عليها إلا نادراً عند سيوييه وهذا بدوره موقف طبيعي يتمشى مع أوليات البحوث العلمية قبل أن تستقر أوضاع العلوم وتثبت مصطلحاتها . ومن أجل ذلك نجد سيوييه يلجأ إلى مصطلحات فجأة بدائية ؛ وقد يستعيز عن ذلك بالدوران حول القضية أو المسألة المشتملة على الظاهرة النحوية ؛ مثل : هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقع فيها ، ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العلم إذا قلت أنت الرجل علما عمل فيه ما قبله وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهما ، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها ... ، .

ولقد صيغ هذا كله فيما بعد بهذه المصطلحات الثلاثة : ظروف الزمان ، ظروف المكان ، والتمييز .

ثالثاً - ظاهرة الاستطراد شائعة عامة في كتاب سيديويه ؛ فالمسألة الواحدة تستدعي مسائل أخرى ، والموضوع قد يتشعب إلى موضوعات عديدة ؛ وصنيعه هذا يعتبر صورة مصغرة لما كان يجري بين العلماء وفي مجالسهم يوم كان الدرس اللغوي أو النحوي شفويًا ؛ غير أن استطراد سيديويه لا يبعد القارئ كثيراً عن الموضوع الأصلي وكثيراً ما يقدم له بعض الفوائد العلمية ؛ وربما وجد القارئ في هذا الاستطراد نوعاً من المتعة العلمية حيث يعرض عليه نماذج من النصوص اللغوية مصحوبة بالبيان والشرح ، وذلك عكس ما نجده في الكتب النحوية المتأخرة حيث يكون الاستطراد مصحوباً بذكر الخلافات والمناقشات وتعارض الأفكار وتشابك الآراء .

رابعاً - يكثر سيديويه من الأمثلة والشواهد بدرجة لا نظير لها عند غيره من النحاة ؛ ويتضح من ذلك أنه يريد جمع المتشابهات وعرض النماذج رغبة في توضيح الفكرة وبيان ما يلزم استعمالها من أطراد ؛ ومصدر سيديويه في التمثيل آيات القرآن الكريم . وكلام العرب شعراً ونثراً ، ثم ما يصطنعه هو من التراكيب اللغوية لأغراض خاصة .

وليس في الكتاب كله ، حديث واحد من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، مما أثار كثيراً من الجدل بين العلماء ، وكان موضع تساؤل بين الدارسين : هل يستشهد بأحاديث الرسول عليه السلام على أنها نصوص لغوية سليمة أم لا ؟

ونعتقد أن سيديويه هو أول من أثار هذه القضية بصنيعه في كتابه ؛ فقد فهم بعض النحاة من هذا الصنيع أن الصواب عدم الاستشهاد بالأحاديث ؛ وفهم البعض الآخر أن مجرد امتناع سيديويه عن الاستشهاد بالأحاديث لا يدل على أنها لا تصلح أن تكون موضع استشهاد ؛ وهكذا ترددت أصدااء هذه القضية عند كثير من المؤلفين في النحو بعد سيديويه حتى العصر الحديث

حيث نجد الشيخ حمزة فتح الله في كتابه - للمواهب الفتحية - يعرض هذه القضية ، ويتبعها عند كثير من كان لهم رأى فيها ، ويشرح وجهة نظره الخاصة بالنسبة لها .

خامساً - قلما يلجأ سيبويه إلى التعليل لبعض القواعد النحوية أو الظواهر اللغوية ، وهو - إن فعل - لا يلجأ إلى التعليل المنطقي المتسم بالتجريدية ، ولا إلى التعليل العقلي المتعب ؛ وإنما هو تعليل فطري في متناول الكثير ، تعليل مستمد من فهم النص اللغوي فهما لا تكلف فيه ولا صنعة ؛ وذلك مثل : « ومن ثم قال يونس امرؤ على أشيئهم أفضل إن زيدا وإن عمرو ، يعنى إن مررت بزيدا أو مررت بعمر و .

واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ، ولا يرتفع إلا بفعل ، لأن إن من الحروف التى يبنى عليها الفعل ، وهى إن المجازاة ، وليست من الحروف التى يبتدأ بعدها الأسماء ، لتبنى عليها الأسماء ، فإنما أراد بقوله : إن زيدا ، وإن عمرو ، إن مررت بزيدا وإن مررت بعمر و ، فخرى الكلام على فعل آخر وانجر الاسم بالباء لأنه لا يصل إليه الفعل إلا بالباء ، (١) .

ما هو مدى المجهول الشخصي لسيبويه في كتابه ؟

نسبة الكتاب إلى سيبويه لم تسلم من التشكيك ؛ كما أن المادة العلمية الغزيرة التي احتواها هذا الكتاب لم تسلم كذلك من التشكيك ؛ وقد قيل في ذلك كلام كثير نسب بعضه إلى القدماء وعزى البعض الآخر إلى المحدثين معتمدين في ذلك على الروايات المتناقضة بشأن الكتاب ، ومادته ، وصاحبه لدى العلماء السابقين ومنهم من كان معاصراً لسيبويه نفسه كيونس ابن حبيب ؛ فقد روى عنه أنه قال حينما أخبر بكتاب سيبويه وأنه يحتوي على ألف ورقة في علم الخليل : « ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابيه فلما نظر في كتابه ورأى ما حكي قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكي عني » (١) .

هذه القصة وأمثالها قد فتحت الباب أمام النقاد والمتشككين وخلقت لونا من التردد في قبول ما يضمه هذا الكتاب الضخم من المعارف اللغوية والآراء النحوية والنصوص العربية ؛ ولقد غذى هذا الشك وزاد من تقوية جانب النقد ضخامة الكتاب وغزارة مادته في وقت مبكر جدا ، بحيث لا تقدم المعطيات الأولى للدرس اللغوي الدليل الواضح على أن ظهور الكتاب يعتبر تطورا طبيعياً لنشأة الدرس اللغوي وأخذه سبيل النمو والاتساع ؛ كما غذى الشك أيضاً وقوى جانب النقد لدى بعض المحدثين ما نراه في الكتاب من مئات الآراء اللغوية والنحوية لأئمة سابقين ، ومئات

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ص ٤٩ .
طبعة أولى .

الآيات القرآنية والآيات الشعرية المستشهد بها لإثبات قاعدة أو لاستخلاص ضابط للتدليل على ظاهرة من الظواهر اللغوية . ذلك أوحى إلى بعض المحدثين أن يتصوروا ضالة العمل الذي يمكن أن يكون بذله سيديويه في هذا الكتاب .

وعلى هذا فلا يخرج مجهود سيديويه عن تسجيل ما كان يدور بين العلماء في مجالسهم وفي حلقات دروسهم من أفكار وآراء وشواهد ونصوص .
غير أن الدارس لهذا الكتاب والمتأمل في أبوابه وفصوله يجد أن مجهود سيديويه فيه واضح تمام الوضوح وبارز لا مجال لاختفائه ، ولا للتقليل منه رغم كل ما لوحظ عليه وقيل فيه .

إن التخطيط للكتاب ، والأسلوب المتبع في تصنيفه ، يكشفان عن عمل علمي جاد ، ومجهود ذهني كبير ، وقد لاحظنا فيما مضى أن سيديويه قد اتبع في تأليفه لكتابه منهجاً واضحاً كان يلتزم به إلى درجة كبيرة . ويسير عليه في حدود تكاد تكون مرسومة ، ولو أضفنا إلى ذلك أن سيديويه لم يسبق بمؤلفات نحوية أخرى أو سبق بمؤلفات من هذا النوع ولكنها كانت من السذاجة والضالة بحيث لا تكون نمطاً من التأليف يمكن الرجوع إليه أو الاسترشاد به نقول : لو أضفنا إلى ذلك أسبقية هذا الكتاب في منهجه وفي مادته جملة ، لظهر لنا بوضوح المجهود المبذول في الإعداد ، والتخطيط ، والتصنيف ، فهو يكاد يكون نمطاً فريداً في المؤلفات النحوية .

ومن ناحية أخرى فإن المادة العلمية التي يحتويها هذا الكتاب تصور جانباً آخر من المجهود الذهني الذي كان لابد منه لكي يظهر الكتاب في شكله الذي نراه عليه .

صحيح أننا نجد في كتاب سيديويه نحو ٩٠٠ رأى لعلماء لغويين سابقين ، كما نجد نحو ٤٠٠ آية قرآنية أحسن اختيارها للتدليل على قواعد النحو ، أو على طرق التعبير ، والأساليب اللغوية المتبعة ، وأكثر من

١٠٥٠. يبتأ من الشعر العربي للاستشهاد بها على وجهة نظر لغوية أو نحوية أو صرفية ، نقول ، صحيح أن نجد ذلك كله في كتاب سيبويه مما يوحى بضالة مجهود سيبويه فيه وبتصويره على أنه سجل لمعارف لغوية هي نتاج العلماء السابقين . ولكن ينبغي ألا ننسى أن جمع هذه المعارف مع نسبتها إلى أصحابها ، وأن تصنيفها في فصول وأبواب وفقاً لتخطيط واضح ، وأن مناقشة بعضها والاستناد إلى أقوال العرب الخلف المتصلة بها ، وبروز الشخصية للمؤلف بالمعارضة حيناً والموافقة حيناً آخر وبإبداء الرأي طوراً والاهتداء إلى الاستنتاج المنطقي طوراً آخر ، نقول : ينبغي ألا ننسى أن ذلك كله يعتبر مجهوداً ضخماً وعملاً علمياً أصيلاً ، ثم بعد هذا وذاك أليس من الاجحاف أن نغمض العين عن قضية هامة تبناها سيبويه وكان له فضل المسبق إليها ، تلك هي قضية تحويل الدراسة النحوية من درس شفوي يستلزم اللقاء بين الأستاذ والطالب إلى دراسة علمية تسجيلية يكفي فيها الحصول على المادة المكتوبة ثم قراءتها ، وفهمها ، وتحصيلها في أي مكان . وبذلك دخلت الدراسة النحوية في مرحلة تنظيمية جديدة لا ترتبط بالمكان ، ولا تتوقف على السماع والمشاهدة ، بل على الآراء المسجلة والملاحظات المدونة ، والقواعد والأحكام المكتوبة ، والمناقشات المسطرة ؛ ثم إن سيبويه لم يكتف بهذا المجهود المتعدد الجوانب والمختلف المظاهر ، وإنما يتناول مع هذا زاوية شخصية هامة تتمثل في العدد الضخم من الأمثلة اللغوية المروية بواسطته أو التي صنعها بنفسه مستدلاً بها على تثبيت قاعدة لغوية أو رفض حكم لا يخضع للمبادئ العامة في قضايا النحو ومسائل الصرف .

ومن هنا نجد المبرر للعدول عن تسمية المدارس النحوية بأسماء أما كنها كمدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد ، تلك الأسماء التي استقرت وشاعت في العالم العربي منذ العصور القديمة حتى العصر الحديث ووجدت مؤلفات عدة تبحث في هذه المدارس وتعالج قضايا النحو على أنها من إنتاج

هذه المدرسة أو تلك ؛ نقول ، من هنا نجد المبرر للعدول عن تسمية المدارس النحوية بأسماء أما كتبها إلى تسميتها بأسماء الأئمة الذين برزوا في هذا اللون من الدراسة وكان لهم فيها أثر ظاهر ومجهود كبير ، مثل مدرسة سيديويه التي نحن بصدد الحديث عنها الآن . ومدرسة الزمخشري ، ومدرسة ابن مالك ومدرسة العصر الحديث ؛ وهي المدارس التي سنتحدث عنها فيما بعد .

هذا العدول يبرره - كما ذكرنا - موقف سيديويه من جمع المادة النحوية المتعارف عليها لدى أساتذته السابقين ثم التخطيط لها ، وتصنيفها ، والانتقال بها إلى درس يعتمد على القراءة والفهم والتحصيل لا على اللقاء والمشاهدة والسماع ؛ وذلك بعد إخضاعها لمبادئ عامة تتحكم في كلياتها وجزئياتها ؛ كما يبرره أيضاً ما رأيناه من الاعتماد على كتاب سيديويه وتدريسه ، والاهتمام بما جاء فيه لدى السكوفيين والبغداديين والمصريين والاندلسيين ؛ بل إن هذا الاهتمام وصل إلى الدرجة التي جعلت اليهود في الأندلس ينقلون مضمون كتاب سيديويه إلى اللغة العبرية ليكون بمثابة دستور يسرون عليه في تنظيم قواعد النحو في اللغة العبرية .

أليس من المنطق والصواب معاً أن يكون سيديويه صاحب مدرسة نحوية من صنعه ومجهوده بدل أن يكون الممثل لمدرسة البصرة ؟ وكيف نستكثر عليه ذلك وقد اعترف له القداماء بأنه صاحب مذهب مميز في النحو^(١) ؟ .

(١) كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠٠ تحقيق محمد أبو الفضل . ط .

ماهى مطلة كتاب سيبويه على ضوء ما جاء فيه وما قيل عنه ؟

يبدو أن فترة التشكيك في هذا الكتاب لم تدم طويلاً أمام ما استقر في الأذهان من غزارة مادته ، وسعة معارفه ، وعظم الفائدة التي يمكن أن تتحقق نتيجة قراءته وفهمه وتحصيل ما فيه ؛ فقد انكب العلماء في جميع الأقطار العربية على دراسته وتنافسوا في تحصيل مادته بعد أن بحثوا عنه وحصلوا على نسخ منه وأخذوا يدرسون مسائله ويتفهمون أبوابه وفصوله ويشرحون شواهد وأمثاله ويستنبطون قواعده وأحكامه ؛ ولم يمض وقت طويل حتى أصبح هذا الكتاب مشاعاً بين العلماء جميعاً ومرجعاً لكل الدارسين في البلاد الإسلامية شرقاً وغرباً . ذاع اسم الكتاب إذن في جميع الأقطار التي لها صلة بالحضارة العربية وارتفعت بواسطته مكانة البصرة من بين سائر العواصم العلمية إذ ذاك^(١) .

كما يبدو أن هذا الكتاب - بما يقدمه من موضوعات لغوية ، وبما يصوره من حرص على جمع المادة ، ودقة في تصنيفها ، ويقظة في عرض النصوص ، وجودة ذهن في استنباط الأحكام - قد أصبح الشغل الشاغل للعلماء ، يتخصصون في فهمه وإقراءه للطلاب ؛ وكانت قراءته على واحد من هؤلاء العلماء تعتبر شهادة بالمقدرة في اللغة والنحو تمنح صاحبها الحق الأدبي في تدريس النحو وإقراء الكتاب والتأليف حوله ؛ وحدث لكثير من الطلاب أنهم كانوا

(١) أول كتاب في نحو العربية . محاضرة الأستاذية : حسن عون ، مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ديسمبر سنة ١٩٥٨

ينتقلون من مصر إلى آخر سعيًا وراء مدارس النحو ورغبة في قراءة كتاب
سيبويه على أحد الأساتذة المتخصصين فيه. وهكذا استطاع هذا الكتاب أن يستحوذ
على أكبر قدر من مجهود العلماء ، واهتمام الدارسين ، حتى أضحت في نظرهم
« أشبه شيء بالنبع الغزير ، وكل ما نشأ من حوله ومن بعده من علوم لغوية
يشبه الدوامة التي تستمد منه مياهها لتسير فيما رسمه لها العلماء من اتجاهات
فهو مستودع كبير للتراكيب العربية ، والاصطلاحات اللغوية ، والشواهد
الأدبية ، وكنز عظيم للأمثلة النحوية والصرفية يجد فيه علماء النحو
والصرف قديما وحديثا ما هم في حاجة إليه لشرح قواعدهم والاستدلال على
ما يقررون » (١) .

لم يكن هؤلاء العلماء ولا أولئك الدارسون في الأقطار العربية واهمين
حينما وضعوا هذا الكتاب في تلك المكانة من التعظيم والتقدير ؛ وإنما كانوا
في ذلك على حق وصواب ؛ فهو في نظرهم يقدم حشدا هائلا من المعارف
اللغوية التي ترسم بصدق ودقة لوحة لما كان يوجد في خلال القرن الأول
والثاني من الهجرة من ثقافة لغوية واتجاهات خاصة في مجال الدراسة والبحث ؛
وكانوا ينظرون إليه — وهم على حق في ذلك — كموسوعة كبيرة لكل
المعارف المتصلة باللغة ، وكسجل حافل بكل ما كان يدور في ذلك العصر بين
العلماء من حوار ونقاش وخلاف في الرأي وحرص على الوصول إلى
الحقيقة . ولعل هذا الكتاب يعتبر النموذج الفريد في تصويره لأبعاد الحياة
العقلية التي امتزجت فيها عناصر متعددة متباينة من سائر الأجناس ومن
مختلف الثقافات في خلال فترة تزيد على قرن من الزمن ويعز علينا
الحصول على معلومات عنها في غير هذا الكتاب .

ليس هناك كتاب آخر نستطيع أن نعثر فيه على هذه البحوث المتعددة

في الميدان اللغوي ؛ فأى كتاب غير كتاب سيديويه يمكنه أن يقدم لنا أبحاثاً في الأصوات وفي طبيعتها وفي صلتها باللغة كوسيلة للتقاهم من ناحية وكأداة للافصاح والبيان من ناحية أخرى ، وأبحاثاً في الصرف ومجالاته المختلفة ، وأبحاثاً في المعاني والبيان والبديع ، وأبحاثاً في الأدب والنقد الأدبي ، وأبحاثاً في الرواية والسند المتصلين بمتن اللغة ، وأبحاثاً في التجويد والقراءات القرآنية ، وأبحاثاً في فقه اللغة وما يندرج تحته من مسائل وقضايا ، وأبحاثاً في موسيقى اللغة والعروض ، وأبحاثاً في لهجات العرب ودرجاتها من القوة وما يترتب على ذلك من مذاهب وآراء ؛ نقول ، أى كتاب غير كتاب سيديويه يمكنه أن يقدم لنا كل ذلك ؟

ومن أجل ذلك حظى كتاب سيديويه بكثير من الأقوال الماثورة التي تشف عن مكانته العلمية والأدبية لدى العلماء والدارسين ؛ فكانوا يسمونه قرآن النحو ؛ وكانوا يقولون لمن يقدم على قراءته : هل ركبت البحر ؟ وكان كثير من الدارسين يكرس جزءاً كبيراً من الوقت والمجهود الذهني لفهم نصوصه وحفظ متنه ؛ وتلك حظوة لم يظفر بها كتاب آخر في تراثنا العلمي سوى كتاب المفصل للزمخشري والمنظومات النحوية كالفية ابن مالك وأمثالها .

ولكى تكون لدينا صورة واضحة عن مكانة هذا الكتاب في نفس العلماء ومبلغ عنايتهم به وفتنتهم بما فيه ، ينبغي أن نعلم أن عدد العلماء الذين اتخذوه دستوراً في النحو فدرسوه دراسة مستفيضة ، وفهموا مسائله فهماً عميقاً ثم كتبوا حوله وعنه ، شارحين لنصوصه تارة ، ومعلقين عليها تارة أخرى ، مستنبطين لما فيه من قواعد طورا ، وملخصين لتلك القواعد طورا آخر ؛ نقول ، إن عدد العلماء الذين فتنوا بكتاب سيديويه وتخصصوا فيه دراسة وتأليفاً يقرب من مائة عالم في سائر الأقطار العربية المختلفة ؛ وأهم هذه الأقطار في تقديم أكبر عدد من أولئك العلماء هي بيئة الأندلس والمغرب ؛ إذ وجد هناك ما يزيد على الأربعين عالماً .

على أن من بين هؤلاء العلماء من لم يكتف بتأليف كتاب واحد عن كتاب سيبويه وموضوعاته المختلفة ، بل تجاوز ذلك إلى جمع من الكتب تدور كلها حول مجهود سيبويه في مؤلفه لتوضيح ما غمض فيه وشرح ما استغلق فهمه منه ، وحصص ما تضمنه من قواعد وأحكام نحوية وصرفية ؛ من هؤلاء العلماء المبرد مثلاً ؛ فبعد أن قرأ كتاب سيبويه قراءة علمية واعية على الجرمي ، وأتم هذه القراءة على المازني ، وبعد أن حلل أحكامه وألم بمسائله وأحاط بما فيه اتخذ موضوعاً لأبحاثه وتأليفاته ، حيث ألف خمسة كتب مختلفة ؛ هي : كتاب المدخل إلى سيبويه ، كتاب الرد على سيبويه ، كتاب الزيادة المنتزعة من سيبويه ، كتاب شرح شواهد كتاب سيبويه ، كتاب معنى كتاب سيبويه^(١) ؛ ومنهم محمد ابن علي ابن اسماعيل المكنى بأبي بكر ، الذي ألف كتابين في نفس الموضوع : أحدهما : شرح كتاب سيبويه ؛ والثاني شرح شواهد كتاب سيبويه^(٢) .

وهناك طائفة أخرى من العلماء اعتمدت اعتماداً كلياً أو جزئياً على المادة النحوية والصرفية في كتاب سيبويه فاستمدت منها ما جعلها تصدر مؤلفات خاصة في كل من الفرعين — الصرف والنحو — أو تمزج بينهما مزجاً يفوق سيبويه في هذا الصنيع .

وهكذا امتد أثر كتاب سيبويه إلى المؤلفات النحوية والصرفية ، كما امتد إلى العلماء أنفسهم ، إلى مجالات تفكيرهم ولون نشاطاتهم ؛ فكانت مادة هذا الكتاب بمثابة مستودع ، كل واحد يغترف منها ما يظن أنه يلائم طبيعة عمله . وحسبنا أن نرجع إلى كتب النحو المؤلفة حتى العصر الحديث لنرى ما يتردد في أبوابها وفصولها ، بل في صفحاتها من آراء لسيبويه ، ومن أمثلة منه ، ومن قواعد وأحكام منسوبة إليه .

(١) الفهرست لابن النديم ص ٨٧ — ٨٨

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٨٩

كتاب سيويه إذن يغزو كتب النحو التي ألفت بعده ؛ وهذا دليل واضح
على مدى تأثيره ، ومبلغ اهتمام العلماء بما جاء فيه .

وهناك طائفة ثالثة من اللغويين وجهت همها إلى تعليل ما تضمنه كتاب
سيويه من آراء وضوابط وأحكام ؛ ولقد طغت هذه الظاهرة على عدد من
المؤلفات النحوية التي ظهرت في الفترة الممتدة من سيويه حتى عصر
الزحشرى أو بعده بقليل ؛ ولسنا الآن في حاجة إلى الإفاضة في ذلك ، لأننا
سنعرض لها بشيء من التفصيل فيما بعد .

هل هناك أثر سبوي لكتاب سيبويه؟

لكل فعل رد فعل وقد يكون له ردود ؛ ولكل صوت صدى وقد يكون له أصداة مختلفة ؛ ومهمة الدارس الحقيقي أن يتلمس ردود الفعل أو أصداة ثم يرصدها ويحللها ويعمل على تقييمها للتمييز بينها والحكم على كل منها ؛ وسنحاول ذلك مع هذا الكتاب العظيم .

إن الصورة المشرقة الإيجابية التي رسمناها عن هذا الكتاب منذ قليل تبهر نظر القارئ ، وتخلب لبه ، فتجعله يرى الحسن ويخفى عليه القبيح ، يفتح عينيه على الجانب القوى ويغضضها أو تعمى هي أمام الجانب الهزيل .

ولو طبقنا ذلك على كتاب سيبويه لوجدنا أنه — رغم أهميته وجلاله ، ومبلغ تأثيره على طوائف العلماء من حيث العقلية والتصرف في مجال البحث والإنتاج ، والتمسك به كدستور للدرس النحوي — قد جنى على النحو والنحاة وحرمانا من ثمرة طيبة كنا ننتظرها بشغف من جانب هؤلاء العلماء الذين كرسوا وقتهم وجهدهم الذهني ونشاطهم العقلي للعمل الجاد المتواصل في حقل النحو ومباحثه والإنتاج فيه .

كنا ننتظر منهم وقد تطورت اللغة العربية فأخذت مفردات جديدة وتعبيرات لا عهد لها من قبل ، وصوراً بيانية لم يألّفها العرب قبل أن يمتزجوا بهذا الخليط العجيب من الأجناس البشرية ، ويتصلوا بهذه الثقافات الأجنبية المختلفة — أن ينتقلوا بالنحو إلى مرحلة جديدة بحيث يساير

تطور اللغة نفسها وتطور استعمالاتها لأنها بعد أن اندثر من اللغة ألفاظ وتراكيب واستعمالات ومصطلحات يقدم كتاب سيبويه أمثلة متعددة منها ، وبعد أن جد فيها ألفاظ وتراكيب واستعمالات ومصطلحات أخرى لم تكن موجودة من قبل .

كنا ننتظر منهم أن يُعنّفوا النحو بما يتخلله من قواعد وأحكام افتراضية كتلك التي تناوّلها سيبويه في باب الاشتغال أو تلك التي وضعها بناء على أمثلة مصطنعة .

كنا ننتظر منهم أن ينظروا في الصيغ الجديدة التي وجدت في اللغة وشاع استعمالها وتداولها العرب الخالص فيما يسمونه بعصور الاستشهاد - ومن ذلك كثير في باب النسب و باب التصغير وصيغ المبالغة - فيحصروها ويقننوها ويضيفوها إلى ما ورثوه عن سيبويه شأن صنيع النحاة الأجانب في لغاتهم الخاصة .

كنا ننتظر منهم أن يعاودوا النظر في تقسيم الكلمة فلا يقلدوا في ذلك سيبويه تقليداً مسرفاً وتبقى هذه القضية في النحو العربي موضع تقصير ومثار نقاش وخلاف .

كنا ننتظر منهم أن يراجعوا قضية الفعل وصلته بالزمن متحررين من قيود التبعية والتقليد المسرف للأساس الفلسفي الذي أنبنى عليه تقسيم الفعل بالنسبة للزمن إلى ماض وحال ومستقبل فيدرسوها بوعي لا من الجانب الفلسفي التجريدي ، الذي تأثر به سيبويه ولكن من واقع اللغة نفسها وواقع استعمالاتها الزمنية المتشابكة ؛ إذ العربية في مواجهة توقيت الأحداث قد استجابت بدقة وسخاء إلى عدد من الأزمنة لا يكاد يقل عما نجده في اللغات الأجنبية القديمة والحديثة ؛ غير أن الدرس النحوي هنا سار في طريق واللغة

باستعمالاتها كانت تسير في طريق آخر؛ وهكذا أحدثت فجوة بين مسار الاثنين .

كنا ننتظر منهم ذلك كله وأكثر منه ؛ وكان في استطاعتهم أن يدركوا هذه الملاحظ ، ويعالجوا تلك القضايا لأن الدرس النحوى كان لا يزال في زهرة شبابه ، ولأنهم عاصروا بأنفسهم هذه الألوان من التطور اللغوى ، ولأن آثارهم العلمية ، التى وصلت إلينا، تشير بوضوح إلى ما كانوا يتمتعون به من يقظة ذهنية متناهية ، وثقافة لغوية عميقة ، ومهارة نادرة فى تقليب المسائل النحوية على الوجوه المختلفة وتلمس الحلول الممكنة لما يعترضهم من مشاكل وصعاب .

ولكن ما الذى صرفهم عن ذلك وحال بينهم وبين استغلال ملكاتهم ومواهبهم فى نقد المادة وقضاياها، بإضافة ما يسير التطور اللغوى، والاستغناء عما هو مفترض ومصنوع ؟ فى الجواب عن ذلك يكمن ما نبحت عنه ونريد الوصول إليه .

إن عظمة كتاب سيبويه، والهالة التى أحيط بها، والشهرة التى كان يتمتع بها صاحبه فى حياته وبعد مماته هى المسؤولة أولاً وأخيراً عن استكانه هؤلاء العلماء وقناعتهم بما خلفه لهم إمام النحو، وتقصيرهم فى عملية النقد والتهذيب والتطوير والإصلاح . وهذا هو رد الفعل السئ الذى أحدثه جلال هذا الكتاب . لقد سمع هؤلاء العلماء كثيراً من التقريظ والثناء على هذا الكتاب ورأوا فيه سجلاً حافلاً بكل ما يتصل بالثقافة اللغوية فى القرنين الأولين من الهجرة ولحوا من خلاله صورة صادقة وأمينة لما يراه أئمة اللغة ويشغل فراغ الدراسات النحوية من جوانبها المختلفة . لقد سمعوا عن هذا الكتاب أنه قرآن النحو ، وأنه يشبه البحر فى غزارة مادته، وصعوبة التغلب عليه ، وأنه يجمع بين دفتيه كل مباحث النحو وما يتصل بها ؛ كما سمعوا

كذلك — وربما مارسوا هذا بأنفسهم — أن ما يبذل من جهد ووقت ومال في سبيل الرحلة من بلد إلى آخر رغبة في قراءة كتاب سيبويه على أحد العلماء المتخصصين في إقرانه لا يساوي الثمرة العلمية التي تجني من وراء ذلك .

سمعوا هذا وأكثر، فوقر في أذهانهم أن هذا الكتاب قد جمع فأوعى وأنه لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، وأنه بلغ في مباحثه درجة الكمال ؛ ولو أضفنا إلى ذلك ما هو معروف عنا ، معشر الشرقيين ، من الاحترام البالغ للسلف والتقدير العظيم لآثار هذا السلف ؛ نقول: لو أضفنا إلى ما تقدم ما هو معروف عنا من هذا الاحترام ، لاتضح أمامنا موقف أولئك العلماء من سيبويه وكتابه ، وما يمكن أن يكون هذا الموقف ، قد خلقه من الشعور باليأس من إمكان إضافة جديد إلى هذا العلم الذي أوجده سيبويه ومن الإحساس الراسخ بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان .

هذه الفكرة — فيما نعتقد — قد جنت على النحاة بعد سيبويه وحرمت النحو نفسه من الدرس المتطور ، والنقد الموضوعي ، والمعالجة الجادة ، ومحاولة التقريب بينه وبين الاستعمالات اللغوية الجديدة ؛ وكان هذا ممكناً في ذلك العصر ، عصر الاستشهاد باللغة والاعتراف بسلامتها ونقاء مصدرها وصحة ما يقال بها شعراً ونثراً .

ومن أجل ذلك انصرف هؤلاء العلماء إلى فهم المادة النحوية وتحصيلها كما جاءت في كتاب سيبويه ؛ وجل ما أبدوه من تحرر في درس الكتاب ينحصر في إبداء بعض الملاحظات التي تتصل بعدد من الآراء ولا تتعدى في جملتها ناحيته الشكل أو الإطار ؛ أما المضمون بما يشتمل عليه من منهج ومن قضايا أساسية ومن أحكام عامة فقد بقي كما هو دون تغيير يذكر .

والياس من طبيعته أن يشعل التفكير ، ويكبل العقل ، ويقتل في المرء ملكة الإبداع والقدرة على الحركة والخلق ؛ وهكذا كان يدور العلماء حول كتاب سيبويه وكأنهم يسرون في طريق مغلق ، فأنكبوا على قراءة الكتاب وتحليل ما فيه من أحكام نحوية باحثين عن علل هذه الأحكام ومقتنعين بأن المادة النحوية نفسها بفضل مجهود سيبويه قد اكتملت ثم نضجت واحترقت ولم يبق فيها بعد ذلك زيادة لمستزيد .

وهكذا أتى العلماء من مكنم العظمة وعلو المكانة لكتاب سيبويه ؛ وذلك هو عين ما نسميه رد الفعل السيء أو الأثر السلبي لهذا الكتاب .

ولعل أبرز ظاهرة جديدة من ظواهر الدرس النحوي بعد سيبويه هي ظاهرة التعليل للنحو ومبادئه وأحكامه وقضياه ؛ فقد وجد العلماء فيها متنفسا وترويسا لأذهانهم بعد أن ضيق عليهم أمام المادة النحوية نفسها .

ولو أننا استعرضنا الكتب النحوية المؤلفة في الفترة التالية لسيبويه حتى عصر الزمخشري لوجدنا مصداق ذلك بشكل لا يحتاج بعد الاطلاع عليها إلى دليل .

وكانت هذه الظاهرة نتيجة لأمرين :

الأول : انتشار المعارف الفلسفية وغرام الناس بها في ذلك العصر .

الثاني : اليأس من الإتيان بجديد في ميدان النحو .

ونخلص من ذلك كله إلى القول بأن كتاب سيبويه أحدث في عالم اللغويين والمهتمين بأمر النحو أمرين لا سبيل إلى إنكارهما أو تجاهلهما :

الأمر الأول إيجابي ، ويتمثل في استحوaz الكتاب على مجهود العناية

كما فرضته مادته ثم عكوف العلماء على درس هذه المادة على أنها ثمرة ناضجة وعمل علمي كامل .

الأمر الثاني سلبي، ويتمثل في انصراف هؤلاء العلماء عن درس النحو كما ينبغي أن يكون - وفقا لمتطلبات اللغة التي كانت لاتزال تنمو وتثري وتتطور - إلى درسه كما تصوره سيبويه وكما خطط له وفقا لحالة اللغة ومدارك اللغويين في خلال القرن الأول والثاني من الهجرة .

- ٦ -

هل حدث تطور في الدرس النحوى بعد سيبويه حتى مجيء الزمخشري ؟

وإذا كان هذا التطور قد حدث فعلاً فما مظهره وما مداه ؟

إن ظاهرة التطور في الأشياء أمر طبيعى يخضع لنا موسى عام، بسيطاً كان هذا التطور أم عظيماً، وخضوعاً لهذا المبدأ العام لا نستطيع أن ننكر أو نتجاهل تطور الدرس النحوى بعد سيبويه في مدرسته التى تكونت حول كتابه وعلى أيدي تلاميذه - بطريق مباشر أو غير مباشر - الذين فتنوا به وبعلمه وتخصصوا في هذا الميدان .

غير أن هذا التطور - كما يفهم مما ذكرناه أو أشرنا إليه سلفاً - كان ضئيلاً محدوداً قليل الجدوى بالنسبة للنحو نفسه ؛ كان تطوراً في الشكل لا في الجوهر تطوراً في نظام التأليف لا في موضوع التأليف ، تطوراً في أسلوب معالجة القضايا لا في القضايا نفسها، مما أتاح الفرصة لأن تعيش مدرسة سيبويه أكثر مما كان ينتظر لها ؛ إذ استمرت من أواخر القرن الثانى إلى أوائل القرن الخامس الهجرى ؛ وهذا كثير بالنسبة لحياة المدارس النحوية في عهودها الأولى ، عهود النضج اللغوى والتطور اللغوى ، والثراء اللغوى تحت رعاية أصحابها وفي جو صفائها وسلامتها ؛ نقول ، إن هذا كثير إذا ما قيست حياة مدرسة سيبويه بحياة غيرها من المدارس الأولى لدى الإغريق وعند اللاتينيين ، حيث يوجد عند هؤلاء وأولئك مدرستان أو ثلاث في كل قرن من الزمن .

بقيت المادة النحوية ، التى تصورها سيبويه وكونها أو جمعها وفقاً

للاستعمالات اللغوية الصحيحة المستقرة في عصره وقبل عصره ، كما هي دون
تغيير يذكر أو جديد يضاف رغم الإمكانيات المتاحة بالنسبة لمن اللغة
وصيغها وتعبيراتها وأساليبها ، وبالنسبة للمواهب العقلية المتوفرة لدى النحاة
في الشطر الأكبر من العصور العباسية . لم نجد واحداً من النحاة في هذه
الفترة الطويلة يجرؤ بعقلية متحررة من تلك التبعية المسرفة على أن يفحص
هذه المادة ويسبر أغوارها ليكتشف مواطن الاستزادة والثرثرة فيستأصلها
وفجوات النقص والاحتياج فيملأ فراغها ؛ نقول ، لم يجرؤ واحد من النحاة
في هذه الفترة على ذلك الصنيع ، بل لم يجرؤ على المخالفة في الرأي إلا في
أضيق الحدود . ولم يكن ذلك من النحاة عجزاً ولا قلة حيلة ولا إثارة
للسلامة ، ولكن كان اقتناعاً بأن النحو قطع كل الشوط ، ووصل إلى الغاية
ولن يوجد بعد سيبويه من يستطيع السبق في هذا الميدان فضلاً عن مجاراته
فيه . ونتيجة ذلك توزيع مجهود النحاة على مباحث لا تكاد تتصل بجوهر
النحو ومشاكله الصعبة وقضاياها الأساسية ، ولكنها تحوم حوله أو تنتزع
منه موضوعات شكلية ، ثانوية .

بعض هؤلاء العلماء يتصدر لشرح كتاب سيبويه أو لشرح ما فيه من
من شواهد ، كصنيع المبرد وصنيع محمد بن علي بن اسماعيل ، المكنى بأبي بكر
وقد رأينا منذ قليل مؤلفاتهما في هذا المجال ؛ ونضيف إليهما الآن أبا الحسن
علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي ، الذي ألف بدوره ثلاثة كتب
حول كتاب سيبويه هي : كتاب شرح سيبويه ، كتاب أغراض كتاب
سيبويه ، كتاب المسائل المفردة من كتاب سيبويه ؛ ثم لم يكتف بهذه الكتب
الثلاثة ، ولكنه ألف كتاباً رابعاً يشرح فيه كتاب المدخل إلى سيبويه ،
الذي ألفه المبرد (١) .

وتصدى بعض آخر ، لفصل المباحث الخاصة بالصرف عن تلك التي تتناول النحو ، كصنيع أبي عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ هـ ؛ فقد كان أول من دون علم التصريف في بحث مستقل .

وتصدى فريق ثالث ، إلى تحليل الأحكام النحوية — أو بعضها — الواردة في الكتاب ثم التعليق عليها ومحاولة تحليلها تمثيلاً مع النمط الغالب على المثقفين في ذلك العصر .

ولم يكد يمضى بعد ظهور كتاب سيبويه نحو مائة سنة فقط حتى ألف المشتغلون بالنحو أكثر من عشرين كتاباً كلها تحوم حول كتاب سيبويه وتعالج مشاكلك الشككية أو موضوعاته الثانوية (١) . أما المادة النحوية نفسها ودرسها على ضوء الاستعمالات اللغوية المعاصرة فلم تظفر بشيء من هذه العناية ولا ذلك الاهتمام . كانوا يقتربون منها ويمسونها مساً خفيفاً كمن يحاول إزالة الغبار عن شيء ثمين ولكنهم لا يملكون القدرة على أن يهزوها بعنف ليتساقط منها ما لا غناء فيه ؛ كما كانوا لا يملكون القدرة على تقييمها تقييماً سليماً غير متأثرين بتلك الهالة العظيمة والرهيبية في نفس الوقت ؛ تلك الهالة التي جعلت من سيبويه ومن كتابه ما يشبه المعجزة أو الأمور الخارقة .

إن مجرد نظرة في عناوين الكتب المؤلفة في النحو خلال القرن الرابع الهجري ترينا بوضوح المجال الذي كان يشغل أذهان النحاة في ذلك العصر ويصرفهم عن جوهره ومضمونه إلى إطاره وأشكاله :

أبو اسحق الزجاج [ت سنة ٣١١ هـ] يؤلف كتاباً بعنوان - سر النحو -
وأبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري [ت سنة ٣٢٨ هـ] يؤلف

(١) أول كتاب في نحو العربية • مجلة آداب الاسكندرية • ديسمبر سنة ١٩٥٧

- الأضداد في النحو - و - الإيضاح في الوقف والابتداء - ؛ وأبو القاسم الزجاجي [ت سنة ٢٣٩ هـ] يؤلف - الجمل في النحو - ؛ وأبو سعيد السيرافي الشارح لكتاب سيبويه [ت سنة ٣٦٨ هـ] يؤلف - ألفات الوصل والقطع - وابن خالويه [ت سنة ٣٧٠ هـ] يؤلف كتاباً ليس في كلام العرب ؛ وأبو بكر محمد بن الحسن الزُّبَيْدِي [ت سنة ٣٧٩ هـ] يؤلف كتاب الواضح في النحو والعربية ؛ وأبو الفتح عثمان بن جني الفيلسوف اللغوي [ت سنة ٣٩٢ هـ] يؤلف الخصائص في اللغة ، سر الصناعة ، اللمع في النحو ، علل التثنية ، المحتسب في إعراب الشواذ .

أين نجد بين هذه الكتب الكتاب الذي يتناول النحو كموضوع علمي متكامل يعرض قضاياها وينظم أحكامه ويناقش مسائله بعقلية متطورة ونظرة ناقدة ومقاييس جديدة . وتطبيق محكم دقيق ؟

صحيح أنه في خلال القرن الثالث الهجري وجد من تصدى للمادة النحوية ككل وتناولها في شمول وصاغها في وضوح ورتبها في منهج يختلف عن منهج سيبويه ؛ وذلك كالمرد وصنيعه في كتابه - المقتضب - ؛ ومع ذلك ففي كل فصل من فصول المقتضب ، بل في كل قضية من قضاياها حتى في أمثلته وشواهد يكاد يحس القارئ تبعيته لسيبويه وتأثره بما جاء في كتابه .

غير أن ذلك كله لم يمنع الدرس النحوي من أن يحظى بنقلة جديدة وبتغيرات عديدة تتصل بالشكل أكثر من اتصالها بالمادة أو المضمون ، يمكن أن نعتبرها مظاهر للتطور في الدرس النحوي .

ولكي تتضح عملية رصد هذه المظاهر التطورية وتلك النقلة الجديدة في الدرس النحوي نقول : إن مجهود النحاة بعد سيبويه يتمثل في اتجاهين : الأول : ينصب على المادة النحوية نفسها ؛ والثاني : يتجه إلى موضوعات تخدم (م - ٥ - نحو)

من قريب أو بعيد هذه المادة النحوية ويلقى ضوءاً على ما أجمل فيها وما استغلق منها .

بالنسبة للمادة النحوية كان عدد من اتجه إليها من العلماء محدوداً جداً للأسباب السالفة وتتمثل نقلتها ومظاهر التطور فيها في طريقة جمعها وتصنيفها وأسلوب عرضها .

أما بالنسبة للموضوعات التي تخدم المادة النحوية فتتمثل في تلك المجالات العديدة التي انفتحت أمام اللغويين فتناولوها بعناية ويقظة ودرسوها بحرص واهتمام وعالجوها بمهارة وذكاء وألفوا فيها كتباً قيمة عديدة لا نظير لها في ثقافة أية لغة من اللغات الأخرى ؛ بعضها تكفل ببيان ما استغرب وشرح ما غمض ؛ وبعضها تكفل بخواص النحو وأسراره وتعليل قواعده وأحكامه وبعضها تكفل بتطبيق الأحكام النحوية متمثلة في إعراب القرآن .

ولعل خير من يمثل هذين الاتجاهين هما المبرد وابن جنى ؛ المبرد بالنسبة للمادة النحوية ؛ وابن جنى بالنسبة للمجالات التي تخدم هذه المادة وتحوم حولها .

ويبدو أن هذين الاتجاهين كانا في ذلك الوقت يصوران بشكل عام المجهود العقلي لجميع العلماء مهما اختلفت ميادين عملهم ؛ كما كان المثقفون هناك يصنفون العلماء وفقاً لهذين الاتجاهين ؛ فكانوا يطلقون على فريق منهم — أهل علم — ويريدون بذلك أهل إحاطة وإلمام بالمسائل العلمية ؛ ويطلقون على الفريق الآخر — أهل نظر — ويريدون بذلك أهل فهم وإدراك للمسائل العلمية بواسطة التعليل العقلي المنطقي .

كان الفرق واضحاً وكبيراً بين الاتجاهين في النشاط والإنتاج ؛ فبينما يلائم الاتجاه الأول بالانغماس على نفسه والاكتفاء بالحركة داخل شرنقته

نرى أن الاتجاه الثانى قد استطاع أن يتخلص من قيود التبعية ويطلق العنان للمواهب والملكات العقلية ويساير التقدم الثقافى مساهما فى تعميقه وتوسيعه وإثرائه ؛ وبينما يصور الاتجاه الأول الانزواء والتبعية والتقييد ، يصور الاتجاه الثانى النمو والحرية والانطلاق ؛ وبينما يقتصر إنتاج الاتجاه الأول على تراث سيبويه وتراث أساتذته لا يكاد يخرج عن ذلك إلا فى تصنيف القضايا وأسلوب معالجتها وإبداء الرأى فى أحكامها نجد الاتجاه الثانى قد أثرى اللغة ومباحثها فى المجالات العديدة التى انفتحت أمام العلماء لتكون موضعاً للتنافس بينهم ؛ وأهم هذه المجالات وأبرزها هى مجال النحو ومجال الصرف ومجال الصوتيات ، بحيث شمل هذا الإنتاج الجانب التحليلى لاستخراج القوانين العامة والجانب التركيبى لتصنيف هذه القوانين وتطبيقها على المادة اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية بصورة لا تكاد تقارن بغيرها ، وبدقة ومهارة فائقتين .

ذكرنا منذ قليل أن المبرد يصور اتجاه أهل العلم ونضيف هنا أن كتابه الذى يخدم قضيتنا فى هذا البحث ويلقى فى نفس الوقت ضوءاً على ما نقرره بصدد تطور الدرس النحوى هو — المقتضب — .

من اليسير جداً على قارئ هذا الكتاب أن يلاحظ أن مؤلفه قد تقيد إلى درجة كبيرة بما جاء فى كتاب سيبويه من مادة لغوية ، ومن أحكام وآراء تتصل بهذه المادة ، ومن أمثلة وشواهد من نصوص اللغة استعملها سيبويه للتطبيق والاستدلال ؛ كما أنه من اليسير جداً عليه أن يدرك طائفة من الفروق بين الكتابين أوضح — مع بساطتها — إلى حد ما ، ما يمكن أن يكون قد جد على الدرس النحوى بعد سيبويه نتيجة للظروف الزمنية والثقافية والعقلية .

تمثل هذه الفروع بإيجاز فيما يلي :

١ — قارىء المقتضب يلاحظ ببساطة أن المبرد يهتم جداً بتصنيف المعانى الماثلة فى ذهن المتكلم وتصوراته واضعاً الصيغ اللغوية المعبرة عن هذه المعانى فى الدرجة الثانية ؛ فى حين أن سيديويه فى كتابه يهتم جداً بتصنيف القوالب اللغوية المشتركة فى الظواهر النحوية والخصائص التركيبية تاركاً أمر المعنى وأمر الحكم النحوى فى أغلب الأحيان إلى عملية الاستنباط والاستنتاج ؛ كثيراً ما نقرأ فى كتاب المبرد هذه العبارة : « اعلم أنك إذا أردت كذا كان الأمر كذا ، أو عبارات أخرى بنفس المعنى ؛ أما سيديويه فيقدم لمادته فى كثير من الأحيان بهذه العبارة : « تقول العرب كذا أو يقول الله عز وجل كذا ، ويمضى فى ذكر النصوص اللغوية المشتركة فى خاصة لغوية أو ظاهرة نحوية .

٢ — القارىء للمقتضب يحس إحساساً قوياً بمحاولة جادة ومجهود مبذول من جانب المبرد لأجل استخلاص القاعدة النحوية والتركيز عليها وإبراز كيانها بعد إزالة كل ما يحجبها من أغلفة وأستار فى ثنايا المادة اللغوية التى كانت تغرقها وتمسك بتلابيبها لدى سيديويه .

٣ — يدرك القارىء للمقتضب أيضاً ظهور بواكير المصطلحات النحوية المصقولة والصياغات العلمية المتطورة التى احتلت مكان المصطلحات الفجة والتعبيرات البدائية وطريقة اللف والدوران حول شرح الفكرة وتوضيح الملاحظة وبيان المقصود فى كتاب سيديويه .

٤ — يجد القارىء للمقتضب بواكر جديدة لم يكن لها وجود صريح أو مقصود عند سيديويه ؛ تلك هى بواكر التفصيل والتشقيق والتفريع فى المسائل النحوية ثم محاولة تجميع هذه المسائل فى طوائف متشابهة يجمع بينها موضوعاً وتأليفاً خيط واحد فيقضى على ظاهرة الاستطراد المعهودة والمألوفة عند سيديويه ؛ كما يجد القارىء أيضاً أن المبرد يتجه دون التواء إلى الحديث عن الملاحظة أو القواعد النحوية بدلا من توجيهه إلى النصوص اللغوية نفسها

وإلى ما تشتمل عليه من خصائص وأسرار ؛ وهنا يزداد إحساس القارىء بأنه يدرس قاعدة أو حكماً نحوياً يكاد يكون مجرداً عن المادة اللغوية ؛ وقد استلزم ذلك وجود نوع من التعليل لهذه الأحكام يظهر فيه أثر العقل وأثر المجمود الذهني ؛ كثيراً ما يصرح المبرد بكلمة — والاحتجاج لذلك — ، في حين أن المعمود لدى سيبويه ، حينما تواتيه فرصة التعليل وبيان الأسباب ، أن يعتمد أساساً على كثرة الاستعمال اللغوى وذكر الماثور منه أو على شهرة لهجة دون أخرى أو التثبت من رواية على حساب غيرها .

هذا وفى التحقيق العلمى الجاد ، الذى قام به الأستاذ عزيمة ، أحد علماء الأزهر ، لكتاب المقتضب دليل واضح — رغم هذه الفروق الشكلية — على مدى تبعية المبرد لسيبويه فى المادة النحوية وما تشتمله من قضايا وأحكام ؛ إذ حرص المحقق — وقد نجح فيما حرص عليه — على أن يرد أغلب المسائل النحوية فى المقتضب إلى أصولها فى كتاب سيبويه حتى بدت كأنها منقولة منه نصاً ؛ فضلاً عما ورد فيها من أمثلة وشواهد لغوية .

أما ابن جنى . وهو الممثل لأهل النظر أو لأصحاب الاتجاه الثانى ، فيذهب فى درس الأصول النحوية وتعليل الظواهر اللغوية وعمل العقل فيها إلى درجة بعيدة ؛ كما يذهب إلى استخلاص القوانين العامة للنحو واللغة متجاوزاً الحدود التى رسمها القدماء بمسافات شاسعة ؛ فهو بحق صاحب مدرسة فى فلسفة النحو واللغة ؛ وقد ساعده على ذلك ثقافة واسعة ، وذهن يقظ ، ونظرة لماحة ، وقوة إدراك فريدة ، ومقدرة نادرة على التحليل والتركيب وعلى قلب المسألة على وجوهها المختلفة لىكى تتضح له المقدمات وتسلم له النتائج ؛ ونكاد نجزم بأن الثقافة اللغوية عندنا لم تظهر بمثلها بعد أن أثراها بآرائه وأفكاره ومباحثه . وأثر ذلك واضح فى مؤلفاته العديدة ، وبصفة خاصة فى الخصائص ، وسر صناعة الإعراب . حيث يطغى التعليل العقلى على

المادة ، وحيث لا يحس القارىء بالظاهرة اللغوية أو النحوية أو الصرفية أو الصوتية بمقدار إحساسه بتعليل الظاهرة نفسها .

ومن هذا يتضح الفرق بين من هو من أهل العلم ومن هو من أهل النظر ؛ كما يتضح موقف الاثنين معاً من القضية التي طرحناها للمعالجة : تطور الدرس النحوى بعد سيبويه .

من هو أهل العلم يعرض للموضوع فيحصله ، ويلم بمادته . ويصفه ، وقد يدخل تغييراً على تنظيمه وتبويبه وتأليفه ؛ ولكنه لا يتجاوز هذه الآفاق إلى درجة استبطائه والغوص فيه والبحث فى أحشائه وإجراء عمليات تشريحية تعزل الأعضاء المريضة عن الأعضاء الصحيحة أو تجرى عمليات ترقيع لما يمكن أن يصلح منها للبقاء ؛ وقد يكون من همه أيضاً التفسير والبيان والتعليل .

أما من هو من أهل النظر فيعرض للموضوع باحثاً فيه ومنقباً عن أجزائه . بل عن جزئياته ؛ فيحمل ذلك كله ويفرغ عليه شحنة من عقله البصير وذهنه الناقد ثم يسلط على هذا الموضوع أو على بعض أجزائه أشعة كاشفة وحارقة فى نفس الوقت لتعمل عملها فيه من الكشف والظهر والاصلاح .

ونخلص مما تقدم إلى القول فى عبارة موجزة بأن تطور الدرس النحوى فيما يتصل بالقواعد والمبادئ والقضايا والأحكام لم يكن سوى أثر طفيف يمس أكثر ما يمس تصنيف القضايا وأسلوب معالجتها .

وأما المباحث الأخرى المتصلة بالمادة النحوية والتي تخدمها وتدعمها وتأثرها فقد ظفرت بمجهودات عظيمة وطاقات ذهنية خلاقة : فتعددت مجالاتها واتسعت ميادينها وتشعبت مسائلها وتفلسفت أفكارها وبرزت شخصياتها ومعالمها بصورة فريدة وصارت على درجة تكاد تكون مذهلة من التقدم والتطور سعة وعمقاً .

بقيت مسألة أخيرة في هذا الفصل نعتقد أنها ضرورية وملاحظة بعد الحديث بشيء من التفصيل عن تطور الدرس النحوى اثر سيديويه والإشارة إلى بعض مظاهر هذا التطور ؛ هذه المسألة تعنى ظاهرة التعليل في الدرس النحوى وفي المباحث النحوية ، التى يمكن اعتبارها من أهم مظاهر التطور إن لم تكن أهمها على الإطلاق ، حيث استطاعت بما لها من إغراء أن تستحوذ على عقلية النحاة وتستنفذ الكثير من طاقاتهم وتتغلغل في المسائل النحوية كلية كانت أم جزئية وتصير تلقائيا النمط المميز والطابع العام لثقافة العصر واتجاهه وإنتاجه . وفوق ذلك فإن الحديث عنها يكشف إلى حد كبير مدى ماظفر به الدرس النحوى من تغيير وتطور :

البحث عن السبب أو العلة ظاهرة طبيعية في كل مجتمع يبحث وينفكر ؛ وهى فى أول أمرها لا تحتاج إلى تنشئة ولا إلى معاناة التمرس ، وإنما يلجأ إليها المفكرون نتيجة الاهتمام بالحقائق العلمية والتفكير فيها ، ولقد وجدت ظاهرة التعليل لدى اللغويين فى القرن الأول والثانى من الهجرة وعرفنا صوراً منها فى مجالس العلماء وفى حلقات الدراسة وفى المناقشات اللغوية التى كانت تدور فى المساجد أو المربد أو بيوت العلماء ؛ ولعل أوضح ظهور لها كان عقب الإصلاح اللغوى الذى قام به أبو الأسود الدؤلى ؛ فلا يتصور أن يوضع هذا الإصلاح دون أن يثير كثيراً من التساؤلات ثم التفكير فى الإجابة عنها مع ذكر الأسباب والمبررات .

صحيح أن ذلك كان بصورة فطرية ساذجة ولكنه تعليل على كل حال ؛ وكتاب سيديويه يقدم لنا صوراً من ذلك ، ثم ما كان هناك من خلاف فى رأى بين البصريين والكوفيين يذكى هذه الظاهرة ويكسبها شيئاً من الدعم لها والحرص عليها .

تستمر ظاهرة التعليل فى نمو مطرد حتى تأخذ لها حيزاً ملحوظاً لدى بعض اللغويين السابقين على سيديويه ؛ فها هو ذا عبد الله ابن اسحاق الحضرمي [ت سنة ١١٧ هـ] الذى يقول عنه الزبيدي فى كتابه

طبقات النحويين واللغويين : « وهو — أبو اسحاق الحضرمي — أول من من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ... » . وهاهو ذا الخليل بن أحمد [ت سنة ١٧٥ هـ] الذي يقول عنه الزبيدي أيضا : « وكان الخليل ذكيا فطنا شاعرا واستنبط من العروض وعلل النحو ما لم يستنبط أحد ، وهاهو يعقوب ابن اسحق الحضرمي [ت سنة ٢٠٥ هـ] الذي يقول عنه الزبيدي كذلك : « قال أبو حاتم : وكان — يعقوب — أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف والاختلاف في القرآن وتعليقه ومذاهبه ومذاهب النحو في القرآن ، » .

ولا ينبغي أن نفهم من التنصيص على هؤلاء العلماء وخدمهم أن غيرهم لم يسلك هذا السبيل أو لم يمارس هذا النشاط بصورة أو بأخرى فيما يتعرض له من ظواهر نحوية أو لغوية يغمض جانب منها أو تدعو إلى الكشف عن أصلها وتعليل ما جاء بشأنها حتى يمكن — إن دعت الحاجة — الوصول إلى استخلاص القوانين العامة الخاصة بها والمتحركة فيها .

إن أمر البحث في الأسباب والعلل والجري وراءها والكشف عنها قد ازداد بشكل ملحوظ في القرن الثالث والرابع والخامس من الهجرة ؛ وكان ذلك لسببين أشرنا سلفا إليهما : يأس العلماء بعد سيئويه من الوصول إلى جديد في موضوع النحو ؛ واتساع نطاق الدراسة المنطقية والمباحث الفلسفية ومحاولة المثقفين أن يظهروا بمظهر العارفين بالفلسفة الاغريقية وتطبيق حدودها وقوانينها على معارفهم ، كل في ميدان تخصصه : المتكلمون ، والفقهاء واللغويون .

إن انفتاح هذا الباب أمام النحاة جعلهم يهكفون على ما هو بين أيديهم من ظواهر لغوية ، وأحكام نحوية ، وقوانين تعبيرية يعالونها ويتلمسون لها مختلف الأسباب في وجودها .

وهكذا أحلت الدراسة التعليقية في النحو محل الدراسة الموضوعية

الوصفية ؛ وغزت المصطلحات المنطقية والفلسفية ميدان النحو ، وتحولت مباحثه إلى ما يشبه القضايا التجريدية حتى كادت المادة اللغوية والنحوية تختفي في غمرة هذه التعليقات والمناقشات والخلافات والتجريدات .

لم تخف هذه الحقيقة على العلماء في هذه الفترة الزمنية ؛ فهم ذا ابن جني في كتابه الخصائص يصرح بأن النحاة في تعليقاتهم سلكوا مسلك الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة ؛ كما يصرح كذلك بأن علل النحو مأخوذة من أصول الفقه ومن علم الكلام ومن قضايا المنطق ؛ وها هو ذا أبو حيان التوحيدي يقرر في مقاييساته ما يفيد امتزاج النحو بالمنطق بدرجة تظهر غلبة المنطق عليه ؛ يقول : « النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي ، وجل نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض ... فالنحو يدخل المنطق ولكن مرتباً له والمنطق يدخل النحو ولكن محققاً له ، وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر مما يستعار من النحو للمنطق حتى يصح ويستحكم ، .

وإذا كان لنا أن نضيف شيئاً آخر إلى ما ذكرناه بصدد هذه القضية لكي تتضح الصورة فإننا نؤثر ذكر مسألة نحوية عاجها كل من سيديويه وابن الطراوة تظهر موقف كل ومنهجه في البحث ؛ كما تظهر مدى تغلغل المباحث الفلسفية في الميدان اللغوي بعد سيديويه :

يقول سيديويه في حديثه عن التركيب اللغوي من حيث دلالاته : هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ؛ فمنه مستقيم حسن ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب . فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتهك أمس وسأتيك غداً وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتهك غداً وسأتيك أمس وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه ؛ وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك :

زيداً رأيت وكى زيدٌ يأتيك وأشباه هذا ؛ وأما المحال الكذب فإن تقول :
سوف أشرب ماء البحر أمس .

ويقول ابن الطراوة فى حديثه عن تقسيم الألفاظ من حيث مدلولها
الفردى ومدلولها التركيبى : « تنقسم الألفاظ إلى واجب ، وممتنع ، وجائز ؛
فالواجب رجل وقائم ونحوهما لما يجب أن يكون فى الوجود ولا ينفك الوجود
عنه ؛ والممتنع لاقائم ولا رجل إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل
فيه ولا قائم ؛ والجائز زيد وعمرو لأنه جائز أن يكون ولا يكون ؛ قال :
فكلام مركب من واجبين لا يجوز نحو رجل قائم لأنه لا فائدة فيه ، وكلام
مركب من ممتنعين أيضا لا يجوز نحو رجل لاقائم لأنه كذب ولا فائدة فيه ؛
وكلام مركب من واجب وجائز صحيح نحو زيد قائم ؛ وكلام مركب من
ممتنع وجائز لا يجوز ولا من جائز وممتنع نحو : زيد لا قائم ورجل لاقائم
لأنه كذب ، إذ معناه لا قائم فى الوجود ؛ وكلام مركب من جائزين لا يجوز
نحو : زيد أخوك لأنه معلوم لكن بتأخيره صار واجبا فصح الإخبار به لأنه
مجهول فى حق المخاطب فالجائز يصير بتأخيره واجبا ؛ ولو قلت زيد قائم
صح لأنه مركب من جائز وواجب فلو قدمت وقلت قائم زيد لم يجوز لأن
— زيد — صار بتأخيره واجبا فصار الكلام مركبا من واجبين فصار
بمنزلة قائم رجل . »

أليس هذا التقسيم الأخير شبيها بتقسيم الأشياء إلى واجب ، وممكن
ومستحيل ؟ ألا يبدو فيه أثر المنطق وطبيعة العقاية الفلسفية ؟

إننا نرى فى تقسيم سيديويه ملامح الفطرة ومظاهر البساطة والمنطق اللغوى
الواقعى ؛ ونرى فى تقسيم ابن الطراوة سمات التعقيد وعلامات التجريد
والتمسك بنظرية الوجود الفلسفية .

هذا لون من ألوان التطور فى الدرس النحوى بعد سيديويه ومنه نستطيع

أن نتصور ما يمكن أن يكون عليه هذا التطور بالنسبة للمشاكل النحوية المتصلة بالإطار الخارجى وبالنسبة للمعارف المتصلة ببعض المسائل الجزئية التى كان ينظر إليها فى عهد سيبويه وأساتذته على أنها أمور ليست أساسية فى النحو كمسألة الأصوات فى اللغة ؛ تلك المسألة التى لم تشغل من مجهود الخليل وسيبويه إلا قدراً متواضعاً ، أخذت تتأصل وتشعب وتتضخم مع الزمن حتى أصبحت فى عصر ابن جنى وأستاذه أبى على الفارسي أصلاً من الأصول العلمية لا ينبغي أن يدرس ويعرف لذاته فقط ، وإنما ليخدم العلوم اللغوية بشكل عام ؛ ولو أننا جمعنا ما قيل فى الأصوات أيام الخليل وسيبويه وما قيل فيها أيام ابن جنى وفى مؤلفاته من حيث تأصيلها وتفريعها وتقنينها ؛ نقول ، لو أننا جمعنا هذا وذاك لما وجدنا أساساً للمقارنة .

وكذلك مسألة إعراب القرآن كظاهرة للتطبيق بين نص لغوى صحيح متواتر وقواعد النحو كما جمعها ورسمها سيبويه ؛ هذه المسألة التى كان يعرض لها سيبويه فى كتابه فى حدود ضيقة جداً : بمناسبة تثبيت ظاهرة لغوية أو تأصيل حكم نحوى ؛ نقول ، هذه المسألة أصبحت منذ القرن الثالث الهجرى ، أى بعد ما لا يزيد عن ثلاثين عاماً فقط بعد وفاة سيبويه موضوعاً مستقلاً يجتذب إليه مجهود العلماء وتؤلف فيه المؤلفات ، ففى خلال القرن الثالث الهجرى نجد من المؤلفين فى إعراب القرآن : أباً مروان عبد الملك ابن حبيب بن سليمان المالكي القرطبي [ت سنة ٢٣٩ هـ] ؛ ونجد الامام أباحاتم سهل بن محمد السجستاني [ت سنة ٢٤٨ هـ] ؛ وهناك أبو العباس أحمد بن يحيى الشهير بثعلب النحوى [ت سنة ٢٩١ هـ] ؛ وأبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوى [ت سنة ٢٨٦ هـ] ،

وفى خلال القرن الرابع الهجرى يوجد أبو اسحق الزجاج [ت سنة ٣١١ هـ]

والشيخ أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد محمد الأنباري النحوي
[ت سنة ٣٢٨ هـ] ، وأبو جعفر النحاس النحوي [ت سنة ٣٣٨ هـ] ، وأبو
عبد الله حسين بن أحمد المعروف بابن خالويه النحوي [ت سنة ٣٧٠ هـ] ؛
ثم يمضي الزمن ويتضاعف المجهود وتصبح الفروع أصولا والجزئيات
كليات ؛ ولكن الهيكل العام للمادة النحوية يبقى تقريبا كما ارتضاه سيبويه
لا يعتريه تغيير إلا في حدود ضيقة ولا يناله من التطوير إلا في أضيق
الحدود .

الباب الثالث

تطور الدرس النحوى فى عصر الزمخشري

العصر الذهبي للدراسات اللغوية

- ١ -

من الحقائق الثابتة أن الفترة الزمنية الممتدة من سيديويه إلى الزمخشري تعتبر العصر الذهبي للدراسات اللغوية ؛ فقد ثبتت أصولها وتشعبت مجالاتها حتى شملت تقريباً كل شيء يتصل بالكلمة اللغوية : أصلها ، معناها ، أصواتها ، بنيتها ، شكلها ، دلالتها . استعمالها مفردة ومركبة . ولم يكن ذلك عن طريق الللمحة السريعة . ولا الإشارة الخاطفة ، ولا العبارة الموجزة كما كان شأن هذه المعارف لدى سيديويه ؛ وإنما كان عن طريق التخصص والتوسع والإنتاج الغزير مما جعل ثراء المباحث اللغوية في هذه الفترة بالنسبة للعربية لا يقارن بما صنع حول أية لغة أخرى ؛ وإن ما وصل إلينا من هذا التراث اللغوي - رغم الكوارث التي لحقت به والدمار الذي أصابه من وراء الأطماع السياسية والحروب الوحشية التي قام بها التتار والصليبيون - لا يزال يصور ثروة علمية نادرة وإنتاجاً لغوياً نادراً ؛ ومن المؤسف أننا لم نستطع بعد ، أن نجمله كله بعد بعثته في مكتبات العالم كما لم نستطع أن ندرس ما هو موجود منه عندنا إلا سطحياً وفي أضيق الحدود .

وكثيراً ما كان يتردد مضمون هذه العبارة على ألسنة الأساتذة في السوربون وفي غيرها من الجامعات الفرنسية : « لم تخدم أية لغة على ظهر الأرض بمثل ما خدمت به اللغة العربية في العصور القديمة والوسطى » .

ولقد ساعد على ذلك - من غير شك - حشد هائل من العلماء المنتمين إلى أجناس متباينة من ثقافات مختلفة حيث كرسوا بشكل منسق كل مجهودهم العقلي ونشاطهم الذهني ، بل كرسوا كل حياتهم من أجل خدمة هذه اللغة .

كل هذا كان نتيجة لتغيير شامل ظفرت به الحياة الاجتماعية في هذه

الفترة سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً ؛ ولهذا سميت هذه الفترة بحق فترة الموسوعات ، كما سميت الفترة التي تلتها فترة الشروح والتعليقات . كانت تلك الفترة فترة خصوبه وازدهار حيث برزت فيها سمات التعمق في المباحث والتغلغل في التحليل ، والصدق في الاستنتاج ، كما برزت فيها أيضا وبشكل ملموس واضح ملكات الخلق والابداع .

غير أن أضواء هذه الفترة لم تسلط على هيكل النحو كما سلطت على المباحث اللغوية الأخرى التي تخدمه وتدعمه وتشهد من أزره ؛ فبقى تقريبا على عهدنا به لدى سيدويه حتى جاء الزمخشري فتمرد عليه وجدد فيه وأعمل في مباحثه ما يشبه عملية الهدم والبناء .

كان الزمخشري فريداً في اتجاهه هذا من بين معاصريه الذين كانوا يحترمون القديم ويتمسكون به ويحرصون على الحفاظ عليه . ومن أجل ذلك ساغ لنا أن نقول إن الزمخشري صاحب مدرسة نحوية جديدة ، وأن هذه المدرسة كانت بالغة التأثير في الدرس النحوي ، بل إنها استطاعت أن تحل محل مدرسة سيدويه في الأوساط العلمية ؛ ومن أجل ذلك أيضا ساغ لنا أن نعدل من تسمية المدارس النحوية بأسماء أماكنها إلى تسميتها بأسماء أصحابها وأئمتها .

ما را صنع الزمخشري في

الدرس الجدي - ٢ -

والآن ماذا جاء على الدرس النحوي أيام الزمخشري وعلى يديه ؟
لم يكن من السهل على النحو ، وأمور المجتمع في تغيير وتطور ، أن
يقبع في الدائرة التي رسمها له سيدويه ، ولا أن يسير في نفس الطريق الذي
رسمه له علماء النحو خلال ما يزيد على قرنين من الزمن مع ما حظى به
المجتمع من تغيير ثقافي عميق ومع ما توالى عليه من أربعة أو خمسة أجيال
متعاقبة حيث اتسعت دائرة المعارف بصورة لا مثيل لها من قبل ، وحيث
نمت الرغبة في تنظيم وتصنيف هذه المعارف .

أهم ما امتاز به هذا العصر ، إنشاء المدارس ، واتباع نظم منهجية في
التدريس تنهض أساساً على استخلاص المادة العلمية في إيجاز ووضوح ،
ثم على حسن تصنيفها وجمال عرضها ؛ وكان على رأس هذه المدارس ، المدرسة
النظامية في بغداد ، التي أسسها نظام الملك الفارسي ، وزير ملك شاه
السلجوقي التركي .

وجد الزمخشري في قلب العصر العباسي الرابع (سنة ٤٤٧ هـ -
سنة ٦٥٦ هـ) ، حيث ولد في سنة ٤٦٧ هـ وتوفي سنة ٥٣٨ هـ ؛ وكان من
خير من يمثل روح العصر وعقليته وثقافته ؛ يضاف إلى ذلك ما اكتسبه
من التحرر العقلي نتيجة انضمامه إلى المذهب الاعتزالي ؛ ذلك المذهب الذي
يشبه إلى حد كبير ما هو معروف في العصر الحديث عن أصحاب
الأفكار الحرة .

جاء الزمخشري الممثل لروح عصره وثقافته مجتمعه وأمر النحو كما رأينا :

قناعة ورضا عن كتاب سيديويه ، ثم لف ودوران حوله : شروح ، تعليقات ، استدراقات . تعليقات ، خلاقات جزئية أغلبها في أمور شكلية ، ثم مؤلفات في التطبيق على قواعد الإعراب ، وبعض محاولات في نظم القواعد النحوية نقول ، جاء الزمخشري وأمر النحو على هذه الصورة فلم يرض عن هذا الوضع وأراد - فيما يبدو - أن يهيئ الدرس النحوي للطلاب استجابة لمتطلبات العصر ووفقاً للظروف العلمية والإمكانات العقلية لدى المهتمين بشئون النحو ولدى الراغبين في دراساته .

ولعل أهم ما جد على النحو بفضل الزمخشري هو مواجهة أحكامه وقضاياها بعقلية مستقلة وتصور متحرر ، ثم مواجهة تخطيطه ومنهجه بحركة ثورية وبناء جديد .

يبدو أن الزمخشري بحكم انغماسه في الدرس اللغوي وتعمقه في جزئياته وتفصيله ومعايشته له في المجال الذهني وفي المجال الاجتماعي ، وبحكم ثقافته الاعتزالية وميله إلى الانطلاق الفكري وعدم التقيد بصنيع السابقين مهما كانت درجة احترامه لهم ، نقول : يبدو أن الزمخشري بحكم ذلك كله قد أحس إحساساً قوياً بأن النحو كعلم - يدرس لذاته أولاً ، ولتقويم اللسان ثانياً . ولفهم النص اللغوي ثالثاً ، وللتوفيق بين أحكامه ونصوص اللغة التي يعالجها رابعاً - متخلف وفي حاجة إلى مساهمة اللغة وإلى تخطيط جديد ؛ وهذا هو ما صنعه بجرأة لا نظير لها بين من سبقوه ومن عاصروه .

ولقد ساعده على ذلك ما كان يحده في البيئة العلمية من إقبال وتقبل وما يحده كذلك في ولادة الأمر من استحسان وتشجيع ؛ ولم يكن كثيراً عليه بعد ذلك أن يصبح امام النحو في عصره ، وأن يستحق منا الآن أن يلقب بسيديويه القرن السادس الهجري ، وأن يكون صاحب مدرسة نحوية جديدة متطورة .

لم يعالج الزمخشري جزئيات النحو على أنها موضوعات مستقلة كما كان يصنع من سبقه ، كما لم يكن يعالج بعض الظواهر اللغوية التي تخدم المادة النحوية من قريب أو بعيد كقضية الأصوات وقضية العامل وقضية العمل ، ولكنه اتجه أساساً الى موضوع النحو ومادته ومنهجه يُعمل في ذلك عقله ويبتدع لذلك خطة بسيطة وشاملة في نفس الوقت ، ثم يظهر شخصيته وتحرره في مواجهة بعض المسائل الجزئية أثناء التنفيذ والتطبيق ؛ وذلك هو شأن العلماء المتخصصين الأصلاء ، الذين يسهمون في بناء الثقافة ويضيفون اليها الجديد من أعمالهم ؛ أما الاعتماد على النقل والسرود والتعليل والشرح والتعليق والمناقشة فذلك شأن الطلاب والأتباع والمقادين .

وتعالوا بنا الآن نرى في ايجاز ماذا صنع الزمخشري في النحو وماذا أصاب النحو من تطوير على يديه :

رأى الزمخشري أن أهم قضية في النحو تفي بمتطلبات من يريدون الإلمام السريع بالمادة النحوية هي قضية اللفظ المفرد ، والتركيب اللغوي فعالج هذه القضية مستقلة في مؤلف صغير أسماه - المفرد والمؤلف - حيث يتحدث عن أحوال اللفظ المفرد وأحوال التركيب اللغوي وعن أحكامهما النحوية دون أن يغرق القارئ في الاستطرادات والاستشهادات والتعليلات ويمكن أن نعتبر هذا بمثابة مقدمة للدرس النحوي المفصل ؛ ولعل هذه الفكرة كانت تراوده وتدور بخالده ، ففكرة عمل مقدمة للبحث النحوي .

ثم رأى أن النحو في المؤلفات النحوية السابقة وعلى رأسها كتاب سيديويه مضطرب في منهجه ، وفي أبوابه ، وفي أحكامه ، حيث يظهر فيه الخلط والتكرار والاستطراد ، ويغلب عليه عدم الوضوح وعدم الاستقرار فرأى أن يخلص الدرس النحوي من كل ذلك ويجعله نصاً في مادته سهلاً

في تناوله ، واضحا في سيره ، مستقيما في منهجه ، فألف لذلك كتابه المفصل
حيث جمع المادة النحوية على نسق لم يسبق اليه .

حصر الزمخشري مادة النحو في أربعة أقسام رئيسية : الأسماء والأفعال
والحروف والمشارك حيث عالج كل قسم على حدة واضعا في اعتباره كل
الأحكام النحوية والصرفية المتصلة بكل من هذه الأقسام : وألف لذلك كتابه
- المفصل - ؛ دون أن يكون في ذلك متأثرا بنظرية العامل ولا بنظرية
المعمول ولا بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف ؛ هذه النظريات التي
أربكت النحاة قبله وسببت لهم الكثير من الخلط والاضطراب .

لقد حسم الزمخشري الموقف ولم يدخل في اعتباره أية واحدة من هذه
النظريات الثلاثة فسلم له ما أراه للنحو . النحو في نظره . كل الأحكام المتصلة
بالكلمة من حيث بنيتها وشكلها ووظيفتها في التركيب اللغوي ؛ وعلى هذا
وضع المنهج وفصل عليه كل الأحكام وألف كتابه - المفصل - . وهذه من
غير شك جرأة بارعة وعمل أصيل .

ولكي يزداد عمل الزمخشري في ميدان النحو وضوحا نعود قليلا إلى
الوراء لنستعرض أئمة المؤلفات النحوية بعد سيبويه ونرى حالة الاضطراب
المنهجى التي كانت تسيطر على النحاة وتعوقهم في سير التأليف ثم نقارن بينها
وبين - المفصل - لكي تبرز شخصية الزمخشري وتبين خطوته الجريئة في
فهمه لموضوع النحو ومهمته وتصنيفه وصياغته .

وربما كان من المستحسن أن نتحدث بشيء من التفصيل عن هذه المؤلفات
النحوية وموقف أصحابها من المنهج النحوى ؛ غير أن المنهج الذى
أخذنا به أنفسنا فى هذه العجالة يحول بيننا وبين ذلك ؛ وعلى من يريد
الاستفادة حقا من هذا الموضوع الرجوع بنفسه إلى هذه المؤلفات يقرأها

على ضوء ما سنذكره عنها بعد قليل ، أو الرجوع - على الأقل - إلى ما كتبه عنها الدكتور فاضل صالح السامرائي (١) .

ان قراءة المصنفات النحوية في الفترة السابقة على الزمخشري توحى بأن فكرة في التصنيف النحوي كانت تراود خيال النحاة وتدور في خلدهم وتحفزهم الى التأليف على أساسها وتغريهم بتصنيف المادة النحوية على نسق جديد يخالف ما صنعه سيبويه في كتابه ؛ وكانت هذه الفكرة تظهر في صور أربع :

تظهر مرة في صورة تصنيف للنحو على أساس نظرية العامل بمعنى : أن يكون العامل النحوي هو المتحكم في سير التصنيف والمنظم لفصول النحو وأبوابه .

وتظهر مرة ثانية في صورة تصنيف للنحو على أساس تأثير العامل أو الشكل الإعرابي ، الذي يستلزمه هذا العامل أو ذاك بمعنى : أن يكون شكل الكلمة في الجملة هو المتحكم في عملية التأليف وفي تنظيم المادة النحوية .

وتظهر مرة ثالثة في صورة تصنيف الأحكام اللغوية على أساس الفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف ، بمعنى : أن يكون تصنيف القواعد النحوية مستقلاً تماماً عن القواعد الصرفية .

وتظهر مرة رابعة في صورة تصنيف الأحكام النحوية على أساس النظر في المفرد وفي المركب بمعنى : أن يكون البحث النحوي موزعاً بين قسمين رئيسيين : البحث في المفرد وأحكامه ؛ ثم البحث في التركيب اللغوي أو الاسنادي من حيث هو كل مكون من أجزاء .

هذه الفكرة في صورها الأربعة ظلت ماثلة - كما يبدو - في تصور النحاة ؛ ولكن حين كان يراد لها التنفيذ والظهور تبقى غامضة مبهمه ؛ اما بتزاحم صورها تحت ضغط الموضوع ، وإما بنسيانها أو تناسيها أثناء سير التصنيف .

ومن الإنصاف أن نقرر :

أن هذه الفكرة في صورها الأربعة كانت في تقدير سيديويه ، ويمكن القول إنه بدرت منه محاولات لتطبيق ذلك في كتابه ؛ ففي الصفحات الأولى يعالج الكلمة أو اللفظ المفرد ؛ وبعد ذلك يعالج التركيب الاسنادي حيث يبدو أحياناً متأثراً بنظرية العامل ، ويبدو أحياناً أخرى مستجيباً لنظرية العمل ؛ وقد يضطرب سيره بين النظريتين ؛ وفي الجزء الأخير من كتابه يحصر حديثه عن القضايا الصرفية كما تصورها فحشر منها بعض المسائل النحوية ؛ وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى .

كان لدى سيديويه إذن وعى بفكرة التصنيف على أساس من هذه الصور الأربعة ؛ ولكن يبدو أن عدم التخطيط الدقيق قد أضعف قدرته على التنفيذ وجعل القضايا النحوية تفرض نفسها عليه وليس هو الذي يفرض منهجه عليها .

ومن أجل ذلك كان من المتعذر عليه أن يسلك في تصنيفه سبيل واحدة من هذه الصور ويؤلف كتابه وفقاً لها ؛ كما يتعذر على القارئ الآن أن يلاحظ هذه المحاولات في خضم هذا الحشد من القواعد اللغوية : نحوية ، وصرفية . وبيانية ؛ فهي تكاد تشبه أموراً كامنة في العقل الباطن .

وإليك بعض المؤلفات النحوية التي تصور الغموض والإبهام والاضطراب في فكرة التصنيف :

هناك رسالة صغيرة بعنوان - مقدمة في النحو - يقال إنها من عمل ، خلف الأحمر ، الذى عاصر سيديويه . قراءة هذه الرسالة توحى بأن مؤلفها كان فى حيرة بين أمرين ، الأول : تأثيره بنظرية العامل ؛ والثانى : تأثيره بعمل هذا العامل ، أى بالشكل الاعرابى ؛ ومن هنا ظهر الاضطراب فى تتبعه لكل منهما ، حيث تداخل فى بعض المواضع .

وهناك - المقتضب - للمبرد ، الذى جاء بعد سيديويه بنحو مائة سنة ؛ وهنا يبدو المبرد حين يتحدث عن أجزاء الجملة وكأنه متأثر بنظرية العمل ، أى أثر العامل فى الاشكال الاعرابية ؛ غير أن القارىء لهذا الكتاب لا يلبث طويلا تحت هذا الإحساس حتى يختلط عليه الأمر بين السير وراء نظرية العمل ، والسير وراء اعتبار آخر ، هو تقديم الحديث عن الأهم على الحديث على الهام .

وهناك كتاب - الجمل - للزجاجى ، الذى جاء بعد سيديويه بنحو قرن ونصف ؛ فى هذا الكتاب يظهر المبرد وكأنه متأثر بنظرية العامل وخاضع لما تفرضه عليه ؛ ولكنه لا يلبث طويلا تحت هذا التأثير حتى تزدهم عليه القضايا النحوية فيضيع من يده خيط هذه النظرية ويخضع فى سيره لاعتبارات أخرى .

وهناك كتاب - التفاحه فى النحو - لأبى جعفر النحاس ، الذى جاء بعد سيديويه بنحو قرن ونصف ، حيث يبدو وكأنه يؤلف النحو وفقاً لما تمليه نظرية العامل ؛ غير أن هذه النظرية لا يستمر تأثيرها على المؤلف طويلا فتضطرب أولاً ثم تختفى بعد ذلك .

وهناك كتاب - الإيضاح - للفارسى ، الذى جاء بعد سيديويه بنحو مائتى سنة ؛ فى هذا الكتاب يبدو أن سير التصنيف فيه يجرى أولاً وفقاً

لقضية العامل ؛ ثم يتخلف عن هذه القضية ليسير ثانيا وراء قضية العمل أو الشكل الاعرابي ؛ ثم يضطرب أمر القضيتين ثالثا ويختلط السير وراء إحداهما بالسير وراء الأخرى فى بقية الكتاب .

وهناك كتاب - اللمع - لابن جنى ، الذى كان تلميذاً للفارسي ، حيث نجده متأثراً بفكرة العمل ؛ غير أن هذه الفكرة تهتز وتضطرب حينما يدخل فى اعتباره قضية العامل ويمضى فى تصنيفه بعض الشوط متأثراً بها .

وهناك كتاب - ملحة الاعراب - للحريري ، الذى توفي قبل الزمخشري بنحو ربع قرن ؛ ويمكن أن نلاحظ عليه تأثيره فى تصنيفه بفكرة العمل ، أى الأشكال الاعرابية . ولكن هذه الفكرة لا تستقر ولا تتحكم بفاعلية فى سير التصنيف .

من ذلك نرى أن موضوع التصنيف النحوى وفق منهج محدد كان ماثلاً فى ذهن النحاة وأن ذلك برز فى صور متعددة ؛ كما نرى أنه بقفزة سريعة إلى ما صنعه الزمخشري فى المنهج النحوى وفى إخضاع المادة النحوية له نستطيع أن نقبين مدى التطوير الذى أدرك التصنيف النحوى على يد الزمخشري ؛ ولكنه تطویر يتناول التخطيط للدرس النحوى ، والتصنيف على أساسه ، أكثر من تناوله للمادة النحوية نفسها من حيث ما تشتمل عليه من قضايا وأحكام .

مدرسة الزمخشري النحوية وأثرها في البيئتين العلمية :

تطور الدرس النحوي في أيام الزمخشري بصورة واضحة وأصبحنا في حل من القول إنه في أثناء حياته وممارسته للدراسات النحوية استطاع أن يؤسس مدرسة نحوية جديدة لها أصالتها ، ولها منهجها ، ولها طلابها .

ومن أجل ذلك استطاعت أن تزهر بشخصيتها على المجتمع المثقف . وبقيت تنمو ويتسع نفوذها ويزداد عدد الدارسين فيها أساتذة وطلابا حتى تمكنت من أن تفرض نفسها على البيئات العلمية بعد وفاته بزمان قليل .

كان موضوع الدرس فيها مؤلفات الزمخشري ، وعلى رأسها كتاب المفصل ، الذي اعتبر من حيث مادته ، وتصنيفه ، وطريقة معالجته للقضايا النحوية أعظم كتاب ظهر بعد كتاب سيبويه ؛ ولعل من أهم مميزاته أنه تخلى عن كل ما كان يشوب المؤلفات النحوية من الحشو والاستطراد وذكر الخلافات ، كما تخلى عن التعليقات العقلية أو المنطقية ؛ تلك التعليقات التي طغت ، في كثير من أبواب النحو وفصوله ، على المادة النحوية نفسها فجعلتها تختفي أو تكاد في غمرة آثار الدراسة الفلسفية من جدل ونقاش وبحث عن الأسباب وإغراق في التجريدات .

إن دراسة الظروف الثقافية لعصر الزمخشري — وهو أمر ندعو إليه باستمرار للتعرف على حقيقة أية مادة علمية أو أية ظاهرة ثقافية — تشير إلى أن دارسي النحو العربي كانوا في حالة ملل من هذا الدرس الذي يمتزج

فيه النحو واللغة والمنطق والفلسفة والذي لا يتلاءم أبدا مع متطلبات التعليم إذ ذاك من تخصص ومنهجية وتنظيم ؛ لهذا لم يكد يظهر كتاب المفصل حتى أقبل الدارسون عليه إقبالا لا يعادله تقريبا إلا الإقبال على كتاب سيديويه بعد وفاة صاحبه ؛ ذلك لأنهم وجدوا فيه طلبتهم متمثلة في الحصول على المادة النحوية خالصة من الشوائب وسهلة التناول في عبارة موجزة .

امتد أثر المدرسة الزمخشيرية وارتفعت مكانة — المفصل — عند الدارسين ، بل تجاوز ذلك إلى مستوى أولى الأمر الذين كانوا يشاركون مواطنيهم في الحاجة إلى نقلة جديدة بالنسبة للدراسات اللغوية ويجدون في كتاب المفصل استجابة لتلك الحاجة . فلم يذكر يمضى على وفاة الزمخشري نصف قرن حتى نجد الملك المعظم عيسى بن الملك العادل صاحب دمشق المتوفى سنة ٦٢٤ هـ يرصد لكل من يحفظ — المفصل — مكافأة من المال تقدر بمائة دينار يضاف إليها خلعة ؛ وهذا مبلغ كبير إذا أخذنا في الاعتبار قوته الشرائية في ذلك الوقت ؛ وعلى ضوء هذا يمكننا أن نتصور مدى ما يحدثه هذا التشجيع المادي والأدبي من إقبال وحماس بالنسبة لدراسة المفصل والعناية بما فيه .

وهناك طائفة أخرى لم يكن اهتمامها بالمفصل أقل من اهتمام أولى الأمر مع طلاب الدرس النحوي ؛ تلك هي طائفة الباحثين والعلماء ، الذين أقبلوا على نفس الكتاب يقرؤنه ويشرحون نصوصه ويعلقون على ما جاء فيه حتى أصبح بمثابة المحور الذي يدور حوله مجهودهم الذهني ونشاطهم العقلي .

وهكذا حل كتاب المفصل في الأوساط اللغوية أثناء القرن السادس والسابع من الهجرة محل كتاب سيديويه في القرون السابقة على الزمخشري .

ويكفي أن نطلع على الآثار اللغوية والنحوية المؤلفة في خلال هذين القرنين وأن نرصد المواطن التي يتردد فيها ذكر الزمخشري ومؤلفاته وآرائه

من هذه المؤلفات لنعلم مبلغ تأثيره على هؤلاء العلماء والباحثين والمؤلفين ، الذين كانوا يدورون في فلك مؤلفات الزمخشري يستوضحون ما يحتاج منها إلى إيضاح ويفصلون ما جاء فيها مركزاً ويستدلون بأرائها على سلامة ما يصنعون .

وليس من شك أن تأثير هؤلاء العلماء بمدرسة الزمخشري واقتفاءهم لآثاره النحوية قد جعلهم يحجمون عن الخوض في الشكليات والتفصيلات . وعن الاسترسال في القضايا التجريدية والمسائل النظرية والتعليقات النحوية والتطبيقات المنطقية ؛ كما جعلهم يتجهون إلى المادة النحوية نفسها يدرسونها تحليلاً وتركيباً ويفهمونها نصاً وروحاً ويجمعون بين المتشابه من عناصرها ويؤلفون بين المجموعات العديدة من أحكامها وقوانينها .

لعل فيما ذكرناه حتى الآن عن الدرس النحوي في المدرسة الزمخشريّة ما يكفي لتوضيح حقيقة النحو ووظيفته كما كان يتصورهما الزمخشري ، ونضيف إلى ذلك موقفه من قضية نحوية هامة لا تتصل بمنهج الدرس النحوي ولا بالقضايا النحوية المتصلة بقواعده وأحكامه ، ولا بطريقة معالجة هذه القضايا ؛ ولكنها تتصل بالنص اللغوي وصلة الدرس النحوي بها من حيث المعنى أو الدلالة .

هذه القضية كانت تشغل في صمت رجال النحو واللغة منذ عصر سيبويه حتى أيام الزمخشري ؛ واستمر الصمت يلزمها حتى العصر الحديث . ونعني بملازمة الصمت لهذه القضية أنها وجدت فعلاً في بعض المؤلفات النحوية أو اللغوية وعولجت من بعض جوانبها ولكن أحداً لم يشرها كقضية مستقلة يتصدى لها مؤيدون ومعارضون كل يحاول جهده في إثباتها أو نفيها لكي تتخذ لها مكاناً بين القضايا النحوية الأخرى . ويمكن أن توضع هذه القضية في صيغة هذا السؤال :

هل تصورنا للنحو يمتد إلى الدلالة اللغوية في الجملة أو التركيب ؟

أو بمعنى آخر :

هل من وظيفة النحو أن يتناول المعاني البنيانية للنص اللغوي كما يتناول الأشكال الإعرابية أم أنه قاصر على النظر في الأشكال المختلفة على أواخر الكلمات في النص اللغوي ؟

قلنا منذ قليل إن هذه القضية عولجت في بعض المصنفات القديمة التي وصلت إلينا دون إبرازها وإثارتها كقضية مستقلة ؛ ولكنها كانت تُبحث وتعالج ضمن قضايا لغوية متعددة وقضايا نحوية مختلفة دون أن نتبين فكرة المؤلفين من حقيقتها ولا عن وضعها بالنسبة للمباحث النحوية : عالجها أبو عبيدة في كتابه - مجاز القرآن - وعالجها الفراء في كتابه - معاني القرآن - وعالجها الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في كتابه - إعجاز القرآن - .

تقوم هذه الكتب الثلاثة - كما يبدو من عناوينها وكما يتضح من قراءتها - على إظهار الصلات وكشف الروابط بين اللفظ والمعنى ، بين الصورة والمضمون ، بين النص اللغوي والدلالة البنيانية ؛ وذلك لكي يتضح أمام القارئ حظ القرآن من الفصاحة ومكانته من البلاغة والبيان .

والكي يصل أصحاب هذه المؤلفات إلى تلك الغاية تراهم يدخلون في حسابهم ويتناولون ضمن ما يتناولون كثيرا من القضايا النحوية ، ويعالجونها في شمول ودقة حتى تكاد القضية الأساسية أن تغيب أحيانا وسط زحمة غيرها من القضايا النحوية وفي غمرة ذلك الحشد الكبير من الملاحظ. والظواهر المتصلة بقوانين النحو وأحكامه .

ولو نظرنا من زاوية أخرى إلى المباحث النحوية العديدة التي ظهرت في العصور السابقة على الزمخشري والتي كانت تتناول حشداً من الظواهر اللغوية

المتصلة بالنحو والصرف ، والبلاغة والصوتيات ؛ نقول ، لو نظرنا من زاوية أخرى إلى ذلك الإنتاج لوجدنا أن هذه المباحث النحوية - كما اعترف لها بذلك - لا تأبى ولا تستبعد أن يكون من بينها هذه الكتب الثلاثة ؛ وذلك لاعتبارات متعددة ؛ منها معالجتها لكثير من المسائل النحوية الخالصة أو لمسائل يمكن أن تخدم النحو في أصوله أو فروعه أو أسرارها أو غاياتها ؛ ومنها ما تشتمل عليه من آراء وأفكار لا تصدر غالباً إلا عن ثقافة نحوية واسعة ؛ ومنها ما يشيع فيها من وجهات نظر عديدة لا يمكن إلا أن تكون تصويراً للدرس النحوي والإنتاج النحوي في تلك الفترة من الزمن .

يضاف إلى ذلك أن مؤلفي هذه الكتب لا يشك إنسان في أنهم من رجال النحو المبرزين ، ومن أصحاب المذاهب فيه ، كما لا يشك إنسان في أن شهرتهم العلمية لم تقم إلا على أساس الإدراك العميق والإلمام الكامل بأصول النحو وفروعه ، وبمتن اللغة وما يتصل به من أساليب وقوانين وأحكام .

وعلى هذا فموقف المؤلفين لهذه الكتب مضافاً إليه نظرة القدماء إلى حقيقة النحو ووظيفته وغاياته والمجالات المتشعبة للمباحث النحوية يسمح بأن تعد قضية الدلالة أو البيان اللغوي ضمن القضايا النحوية وبأن لا تكون هناك غرابة في معالجتها داخل المباحث النحوية وفي حدود الأبعاد التي يرسمها التخطيط للدرس النحوي إذ ذاك .

كان للز مخشري موقف واضح من هذه القضية ؛ ولكنه لم يكن صريحاً في ذلك ؛ بمعنى أنه لم يتعرض لها في مؤلفاته ولم يعالجها إيجاباً ولا سلباً ، بل التزم الصمت بالنسبة لها مما هيأ للدارسين فهم موقفه منها وإصدار حكمهم عليه . ونرى أن ترك موقف الز مخشري مؤقتاً من هذه القضية لنعود إليه ونوضحه بعد التعرف على موقف المحدثين منها .

أثيرت هذه القضية منذ سنوات وسرعان ما اتخذت أبعاداً في مجال الدراسات اللغوية وانقسم اللغويون بشأنها إلى فريقين :

فريق يؤيد وجهة النظر التي تعتبرها من صلب النحو وتراها من مكمالاته ولا تجد غضاضة في معالجتها بهذا الاعتبار على المستوى الدراسي والمستوى التصنيفي ؛ وكان على رأس هذا الفريق الأستاذ ابراهيم مصطفى رحمه الله .

وفريق آخر يؤمن بنظرية التخصص الدقيق في العلوم مهما اقتربت أصولها فيبعد هذه القضية عن المجال النحوي ويرى فيها ملامح قضية بلاغية . وعلى ذلك فموطن دراستها ومعالجتها هو في علوم المعاني وليس في المباحث النحوية ، التي ينبغي أن تقتصر - في نظره - على الأشكال الاعرابية والبنائية المتعاقبة على أواخر الكلمات والدالة على وظائف هذه الكلمات في التراكيب اللغوية ؛ وكان على رأس هذا الفريق الأستاذ أمين الخولي رحمه الله .

واشتد الخلاف بين هذين الفريقين واتسعت أبعاده فيما كان يلقي من دروس . وينظم من ندوات ومحاضرات ، وظهرت آثاره فيما كان ينشر من بحوث وبين طلاب كل من هذين الفريقين ؛ ولكن - مع ذلك - لم يحسم في هذه القضية برأى أثناء حياة هذين العالمين الجليلين . وبقي أمر البت فيها معلقاً حتى اليوم ، كما بقي أمر البت في وظيفة النحو ومجالاته معلقاً كذلك .

وإذا كان لنا رأى في هذه القضية فإننا نؤثر عرضه في إيجاز :

إننا نعتقد أنها قضية نحوية وأن البحث النحوي ينبغي أن يمتد فيشمل الميادين البيانية بجانب الميادين الشكلية اعراباً وبناءً . ذلك لأن النحو في نشأته كان يشمل كل المباحث اللغوية وكان يطلق عليها جميعها ، وكان مرادفاً لكل العلوم اللغوية ؛ كما كان القائمون على هذه المباحث اللغوية يعرفون بالنحاة ؛ على أن ذلك لم تنفرد به اللغة العربية ؛ بل كان هذا شأن النحو والنحاة بالنسبة للإغريقية واللاتينية .

صحيح أنه عندما اتسعت دائرة المعارف اللغوية أخذت تظهر تخصصات متعددة في هذه اللغات الثلاثة ، كل واحد منها يحاول أن يعالج النص اللغوي

من زاوية معينة لعل أهمها في الماضي زاوية الدلالة البيانية ؛ ولكن أمر النحو والبيان قد انتهى في العصر الحديث أو كاد ينتهي إلى اعتبارهما مبحثاً واحداً يعرف بالبحث النحوي تعالج فيه قضايا اللفظ من حيث البنية والصيغة والشكل ، كما تعالج فيه قضايا التركيب اللغوي من حيث المعنى والدلالات البيانية ؛ وهكذا أخذ النحو يعود كما بدأ في كثير من اللغات الأجنبية الحديثة وينبغي ألا تشذ العربية عن غيرها في هذا السبيل .

والآن ما حقيقة موقف الزمخشري من هذه القضية ؟

لزمخشري مؤلفات عدة في المجال اللغوي ؛ لعل أهمها بالنسبة للقضية التي نحن بصدد الحديث عنها أربعة : المفصل ، الأنموذج ، مقدمة الأدب المفرد والمؤلف .

أما المفصل فلا يتعرض لهذه القضية ؛ وتصوره للنحو يقوم أساساً على النظر في المفرد ؛ فيتناوله من حيث نوعه ثم يفرغ على كل واحد من أنواعه جميع ما هو متصل به من أحكام نحوية وصرفية ؛ فانت تراه - وفقاً لهذا التخطيط - يتحدث عن الاسم ، ثم عن الفعل ، ثم عن الحرف ، ثم يضيف قسماً رابعاً - المشترك - فيتحدث عنه كذلك . يتناول القسم الرابع بعض ظواهر لغوية يوجد بعضها في كل من الاسم والفعل والحرف ، ويوجد البعض الآخر في اثنين منها على الأقل ؛ ومن هنا جاءت تسمية هذا القسم بالمشترك ؛ وذلك كظاهرة الإماله ، وظاهرة الوقف ، وظاهرة التقاء الساكنين ، وظاهرة الزيادة ، وظاهرة الإبدال ، وظاهرة الاعلال ، وظاهرة الإدغام .

وأما الأنموذج فهو بعيد تماماً عن هذه القضية أيضاً ؛ ذلك لأنه اختصار لما جاء في المفصل من أحكام نحوية وصرفية .

وأما مقدمة الأدب فهو - رغم عنوانه - كتاب فى النحو ، ويكاد يكون صورة مكبرة من المفصل ؛ إذ إنه يعالج القضايا النحوية بمنهج يشبه كثيراً منهج المفصل ؛ العناية تتجه إلى اللفظ المفرد وأقسامه الرئيسية خمسة : الأسماء ، الأفعال ، الحروف ، تصريف الأسماء ، تصريف الأفعال .

وأما المفرد والمؤلف فهو الذى يحمل - بعنوانه - مظنة التعرض لقضية الدلالات البيانية من وراء تسليط الضوء النحوى على التركيب اللغوى . ومن أجل ذلك ربما كان هذا الكتاب جديراً بشيء من التفصيل .

ألف الزمخشري هذا الكتاب لسكان مكة فظهر كأنه استجابة لظروف خاصة ولغرض خاص ، حيث كدس القواعد النحوية فى باين اثنين ، هما باب المفرد : ويتحدث فيه عن الكلمة وأحكامها وأنواعها ؛ ثم باب المؤلف : ويتحدث فيه عن الجملة أو التركيب اللغوى وأنواعه وأحكامه .

هذا الكتاب - رغم إيجازه الشديد وعملية السرد الرتيبة للقواعد وسرعة التناول والاكتفاء برؤوس المسائل - يصور نظرة جديدة إلى الدرس النحوى والتخطيط له ؛ فهو يتخلص من فكرة التقسيم للكلمة ويقوم بنوع آخر من التقسيمات ، الأساس فيه المفرد والمركب ؛ فالمفرد : يتناول الاسم والفعل والحرف ؛ ويمضى الزمخشري فى التعريف بكل ، وفى ذكر أقسامه وأحكامه الاعرابية والبنائية ؛ ثم يتحدث عن القسم الآخر - المؤلف - حيث يصنفه تصنيفاً لم يسبق إليه واضعاً فى اعتباره التركيب اللغوى وما يتكون منه ؛ وهذا هو الذى يعنينا ؛ يقول الزمخشري ؛ المؤلف على ضروب ، منها :

المؤلف من اسمين وهو المبتدأ مع المبنى عليه نحو قولك : زيد قائم وعمرو غلامك ، ووجه اتئلافهما كون الثانى مسند إلى الأول ومحدثاً به عنه وتقع الجملة موقعه فتأخذ حكمه بأها حديث عن الأول ، وذلك بسبب يصل بينها

وبينه من ضمير رجع منها إليه ، وأن محلها محكوم عليه بإعرابه ، وهو الرفع ،
وهي إما إسمية نحو: زيد أبوه منطلق أو فعلية نحو: زيد قام غلامه ... وزيد
أمامك أو في الدار أو من الكرام لأن التقدير استقر أمامك ، وحقها أن
تكون كالمنوب عنه في صحة الصدق والكذب فيها ، لأن وجه الائتلاف
هو معنى الخبرية ، وإذا زال هذا المعنى فلا ائتلاف ، ومن ثم لم يستقم : زيد
هل ضربته ، وزيد اضربه ، وعمر ولا تكرمه ، وبكر لولا أكرمه ، والمضاف
مع المضاف إليه ، ووجه ائتلافهما إما معنى الاختصاص أو معنى التبيين
فالاختصاص في قولك : غلام زيد ، لأن الإضافة بمعنى اللام الموضوعه
للخصوصية ، والتبين في قولك : خاتم فضة ، لأن الإضافة بمعنى من التي للبيان ؛
ويقال لهذه الإضافة المعنوية والحقيقية لأنها مسوقة لإفادة معنى لها ؛ وأما
الصفة المضافة إلى فاعلها أو مفعولها نحو : حسن الوجه ، وضارب زيد ، فتأليف
واقع لفظاً على طريق الشبه ... ويقال لها اللفظية والمجازية .

ويمضي الزمخشري بنفس المنهج في بيان أنواع التأليف اللغوي من
حيث الألفاظ أو الكلمات التي يتكون منها هذا التأليف .

ويمكن ملاحظة أن البحث في المؤلف أو في التركيب اللغوي بحث لفظي
يتناول عناصر هذا المؤلف أو أجزاء هذا التركيب تناولاً لفظياً وبعقلية
تتمسك إلى حد بعيد بالأحكام اللفظية أو الشكلية ولا تتعرض للدلالة
البيانية للجملة .

صحيح أن الزمخشري في معالجته للمؤلف يُدخل في مفهومه درس
النحوي للدلالة التركيبية أو المعاني الاسنادية بجانب الأشكال اللفظية أو
الحركات الاعرابية التي أثرت على تفكير النحاة منذ القرن الثاني حتى القرن السادس
للهجرة ؛ ولكن صحيح أيضاً أن الزمخشري في حديثه عن المؤلف لم يتعرض
للناحية الأسلوبية أو البيانية كما رأينا عند أبي عبيدة ، والفراء — وإنما قصر

بحثه على طبيعية ونوعية الكلمات التي كونت هذا التركيب اللغوي متغاضياً عن الجانب الدلالي أو القيمة البيانية للجملة .

ومعنى هذا ببساطة أن الزمخشري قد حسم الموقف بصنيعه لا بتصريحه ودلنا على أنه يرى الفصل بين المبحث النحوي والمبحث البياني، وذلك عكس ما رأيناه في المباحث النحوية السابقة ، التي كانت تمزج المباحث اللغوية بعضها ببعض ، وتوحي بأنها جميعاً تصدر عن أصل واحد هو النص اللغوي ، وتهدف إلى غاية واحدة هي الفهم الدقيق لأسرار اللغة حتى يتمكن العلماء من إدراك النصوص واستنباط القوانين .

ويضاف إلى ذلك أيضاً — أى إلى حسمه الموقف بالعمل لا بالقول — ما صنعه في كتابه — أساس البلاغة — حيث بحث فيه بشكل واضح قضية الدلالة البيانية؛ ويدل هذا على أنه عزل هذه القضية عن المبحث النحوي ورأى لها مكاناً آخر . يقوم، أساس البلاغة، على البحث عن أركان فن الأدب؛ حيث يذكر فيه المجازات اللغوية ، والمزايا الأدبية ، وتعبيرات الأدباء البالغاء ؛ هو يبحث في استعمال الألفاظ ومواضعها من الجمل ؛ كما يفصل استعمالها في الحقيقة ، والمجاز والكناية مفرقاً بين الثلاثة .

المدرسة النحوية الجديدة وكتاب المفصل - ٤ -

تقوم المدرسة النحوية الجديدة التي أسسها الزمخشري ، على كتاب
المفصل ؛ فما هو تقييمنا لهذا الكتاب ؟

للمفصل مكانة مرموقة في عصر الزمخشري وفيما تلاه من عصور؛ وظهر
ذلك في اهتمام الناس به وانكباب العلماء على تدريسه وخدمة ما جاء فيه
والتركيز عليه دون سواه من الكتب النحوية السابقة حتى أصبح الكتاب
النحوي الرئيسي الذي يعتمد عليه في الأوساط العلمية شرقاً وغرباً بعد
كتاب سيديويه ؛ بل إنه أخذ مكان كتاب سيديويه في بعض البيئات .

قد يبدو غريباً أن يكون المفصل على هذه الدرجة من التقدير وهو الذي
لم يكلف الزمخشري في تأليفه أكثر من سنة وأربعة أشهر [من غرة رمضان
سنة ٥١٣ إلى غرة المحرم سنة ٥١٥] ؛ غير أن هذه الغرابة تزول حينما
ندرك أن المادة النحوية كانت معروفة لديه وماثلة في تصورهِ بأبعادها
وتفاصيلها ولم يكن أمامه سوى وضع المنهج وتوزيع المادة . ولم يكن
غريباً على كتاب المفصل أن يحاط بظروف وملايسات تشبه نفس الظروف
والملايسات التي أحاطت بكتاب سيديويه .

قليل عن كتاب سيديويه إنه قرآن النحو ؛ وكذلك قليل في المفصل :

مفصل جار الله في الحسن غايته وألفاظه فيه كدر مفصل
لولا التقى قلت المفصل معجز كأي طوال من طوال المفصل

واهتم علماء اليهود في أسبانيا بكتاب سيديويه اهتماماً بالغاً حتى نقلوه إلى لغتهم

العبرية ليكون دستوراً يؤلفون نحو لغتهم على نمطه : وكذلك كان الشأن بالنسبة للمفصل حيث اهتم به ابن العبري ورأى فيه غاية ما يمكن الوصول إليه في التأليف النحوي ؛ كما رأى من الضروري أن يعرف محتوى هذا الكتاب لدى أصحاب اللغات الأخرى لمحاكاته والسير على نمطه .

وازداد تعلق الناس بكتاب سيديويه والاقتناع بما جاء فيه ، حتى تنافسوا في اقتنائه وحفظ مادته ؛ وكذلك صنع الناس بكتاب المفصل حتى أن بعض الملوك كان يكافي من يحفظه بمبلغ ١٠٠ دينار وخلعة .

وانصرف العلماء بعد كتاب سيديويه يائسين من الإتيان بمجديد على مادته إلى درس هذا الكتاب وتفهمه والاجتهاد في شرحه وإقرائه والتعليق عليه وانتزاع بعض مواده لتكون موضوعاً جديداً للتصنيف النحوي ؛ ولم يمض زمن طويل حتى رأينا عشرات العلماء يؤلفون حول كتاب سيديويه ؛ وكذلك الشأن بالنسبة للمفصل حيث يخلق ما يشبه الشعور باليأس عند العلماء من الإتيان بمجديد في النحو بعد الزمخشري ؛ ومن أجل ذلك نراهم يعكفون على درسه ، وإقرائه ، والتصنيف من حوله ؛ فقد شرحه أكثر من ثلاثين عالماً — لعل أشهرها شرح ابن يعيش — وكذلك اختصره ، ونظمه عدد آخر من العلماء .

أشرنا فيما مضى أن المفصل يعتبر استجابة لمتطلبات عصره حيث اتسعت المعارف واحتاج الأمر إلى التخصص في العلوم وفروعها ، ووجدت المدارس المنظمة للمعارف وفق مناهج مرسومة ؛ ونضيف إلى ذلك أن المفصل — فوق أدائه لمتطلبات العصر والبيئة والعقلية — كان ملتزماً إلى أبعد حد بمنهج النحوي الجديد الواضح الدقيق ؛ وهذه سمة في التأليف لم نرها من قبله ؛ ولا يصعب علينا تلمس هذه السمة من قراءته متمثلة في كثير من المواطن

لما كانت هناك مظنة احتمال البحث في ظاهرة الاعراب ضمن قسم المشترك لأنها تدخل في الأسماء والأفعال ، كالامالة مثلاً ، وقد تعرض الزمخشري لها في قسمي الأسماء والأفعال ؛ نقول : لما كان أمر هذه الظاهرة كذلك فقد أدركها صاحب المفصل ، وذكر مبرراً لصنيعه ؛ إذ قال إن الاعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ، فحملت الأفعال بالنسبة لهذه الظاهرة ، على الأسماء ؛ وبذلك أصبح الاعراب ظاهرة أصيلة في الاسم فقط وليست مشتركة بينه وبين الفعل .

وهناك في مواطن أخرى من المفصل نجد الزمخشري يعلل لبعض الظواهر وهو لا يقصد من وراء ذلك سوى الدفاع عن منهجه والتبرير لصنيعه فيما يمكن أن يلاحظ من مخالفات لذلك المنهج . وهذا يشرح مبلغ الحرص على الالتزام بين المنهج والتطبيق .

وفوق هذا الالتزام المنهجي الدقيق يمتاز المفصل بالأصالة متمثلة في مخالفاته الكثيرة لسيدويه ، بالنسبة لبعض المسائل النحوية ؛ وقد حفز ذلك بعض العلماء إلى تصنيف كتاب يجمع المسائل التي كانت موضع خلاف بين الزمخشري وسيدويه ؛ ومعنى ذلك أن الزمخشري كان يصدر أحكامه بجرأة وثقة يشعر أن ما يصدر ما يصدر معتمداً على حسه اللغوي المارفف وعلى تمكنه من زمام العربية حتى يبدو أنه صاحب الشأن في النص اللغوي ، يدرك أسرار وأبعاده بفطرته وحسه ، لا بدراسته وعقله ؛ وعجيب أن يصل الزمخشري إلى هذه المكانة في العربية وهو الرجل الأعجمي ! لقد جمع الدكتور فاضل صالح السامرائي^(١) عدداً غير قليل من المسائل التي

(١) انظر الفصل الخاص بكتاب المفصل في رسالته للدكتوراه — الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري .

تتجلى فيها أصالة الزمخشري وجرأته واعتماده على وعيه ، وحسه ، وإدراكه
دونه ، بما حفظ أو درس أو سجله السابقون عليه من أئمة اللغة والنحو
العربي .

ولعل مسألة الاستشهاد بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تجيء على رأس
هذه المسائل حيث اتخذ الزمخشري من هذه الأحاديث أصلاً من أصول اللغة
للاستشهاد بها على قواعد النحو وأحكامه ضارباً صنفجاً عن صنيع سيديويه ،
الذي لم يستشهد في كتابه بحديث واحد .

ولم يقف تأثير المفصل بمبادئه ومنهجه ومعالجته لقضايا النحو عند نحاة
عصره أو الذين جاءوا بعده مباشرة ؛ وإنما ظهر هذا التأثير أيضاً في عصر
ابن مالك وفي مدرسته النحوية الجديدة التي نعتبرها — بناء على منهجنا في
هذه العجالة — المدرسة النحوية الثالثة في العالم العربي ، بل امتد تأثير المفصل
إلى هذا العصر الحديث ، عصر المحاولات العديدة لتيسير النحو ورسم حدوده
وتوضيح اتجاهاته . وسنرى ذلك عند الحديث عن تطور الدرس النحوي لدى
ابن مالك . وفي العصر الحديث إن شاء الله .

بقيت كلمة أخيرة في هذا الفصل نعتبرها متممة له ؛ فتقييم الكتاب
مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقييم صاحبه ؛ ولعل أبرز ما يصور شخصية
الزمخشري كعالم لغوي عظيم هو اتصافه بالاجتهاد في النحو : وقد ظهر
هذا الاجتهاد في كثير من المسائل النحوية . ولما لم يكن من السهل هنا إحصاء
هذه المسائل فسنكتفي بأمثلة منها توضيح طريق الاقتناع أمام من يتردد
في ذلك .

« ولقد نذبنى ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب وما بى
من الشفقة والحدب على أشياء من حفدة الأدب لإنشاء كتاب فى الإعراب
محيط بكافة الأبواب ... »

وهنا ثارت نائرة اللغويين على الزمخشري :

كيف يستعمل كلمة — كافة — مجرورة بالباء وهى لا تستعمل
إلا حالا ومنصوبة ؟

ويبدو أن المتعارف عليه بالنسبة لهذه الكلمة كان استعمالها حالا
منصوبة وأنها لم تسمع عن العرب بغير ذلك : كما يبدو أن الخريرى
— وهو معاصر للزمخشري — استعملها مجرورة فعابوها عليه وشذذوها
وقالوا : إنه استعمال قياسى ؛ وهو باطل لأن القياس لا يبطل السماع .

ولعل خير من يصور موقف اللغويين من هذه القضية ضد الزمخشري
هو ابن يعيش ، شارح كتاب المفصل . حيث يقول :

« وقوله بكافة الأبواب شاذ من وجهين :

أحدهما : أن — كافة — لا تستعمل إلا حالا ، وما هنا قد خفضها
بالباء

والوجه الثانى : أنه استعمله فى غير الأناشى ، والكافة : الجماعة من
الناس »

ويستمر موقف اللغويين من الزمخشري بالنسبة لهذه القضية موقف
المعارضة حتى العصر الحديث ، حيث نجد الشيخ حمزة فتح الله فى

كتابه — المواهب الفتحية — مخطئاً للزمخشري ومؤيداً للمعارضين .
ومع ذلك فالواضح من تعبير الزمخشري في مقدمة الفصل ، ومن
مواقفه المتشابهة من مسائل لغوية ونحوية أخرى أنه مدرك لهذا الاستعمال
ومهر عليه ومقدر لمسؤوليته .

ومن ناحية أخرى نجد في بعض النصوص المروية عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه أنه استعمل كلمة — كافة — مجرورة بحرف الجر - على - :
« ... على كافة بيت مال المسلمين » .

كما نجد في كتاب — الألفاظ الكتابية — للهمداني، وهو العالم اللغوي
المشهور ، المتوفى سنة ٣٢٧ ، أى قبل وفاة الزمخشري بأكثر من
قرنين ، نقول :

نجد عند الهمداني استعمال كلمة — كافة — مجرورة لعطفها على مجرور
حيث يقول :

« يقال أقبل في جمهور أصحابه وكافتهم ودهمائم^(١) ... » .

وعلى هذا فما هو موقف الزمخشري من هذه المسألة ؟

إننا نعتقد أن الأمر لا يخرج عن واحد من اثنين : إما أن يكون قد لجأ
إلى هذا الاستعمال ، صادراً عن حسه اللغوي واجتهاده الشخصي وإدراكه بوضع
اللغة وإمكان تطوّر الاستعمال فيها ؛ وإما أن يكون قد اطلع على استعمال هذه

الكلمة لدى السابقين دون أن يتيسر ذلك لغيره من اللغويين فجارهم في استعمالها مجرورة كما ذكرها في مقدمة - الفصل - واثقاً من صحة هذا الاستعمال .

ونحن أميل إلى ترجيح الرأي الأول .

٢ - ينفرد الزمخشري - فيما اطلعنا وفيما نعتقد - بالرأي القائل : إن - من - بمعنى بعض تكون اسماً ويجرى عليها ما يجرى على الأسماء ؛ واستقر هذا الرأي بين اللغويين بعد الزمخشري وساروا عليه قائلين إنه مذهب الزمخشري ؛ وعلى هذا فقد أعرب العرب المعربون لمتن ألفية ابن مالك هذا البيت :

والاسم منه معرب ومبنى
هكذا :

منه : مبتدأ - و - معرب : خبره

٣ - يرى الزمخشري أن - أن - حين تدخل على المضارع تحول معناه إلى الاستقبال : وانطلاقاً من هذا المبدأ يقرر أن خبر عسى - وهو فعل مضارع - يجب أن يقترن ب - أن - ؛ لأن عسى للرجاء ؛ والرجاء يتجه إلى المستقبل ؛ ذلك في حين يقرر النحاة أن الأكثر في خبر عسى أن يقترن ب - أن - وليس ذلك ملزماً .

وهناك عشرات الأمثلة الدالة على شخصية الزمخشري ، وتحور تفكيره من آراء القدماء ، وثقته في نفسه ، وإصراره على سلامة ما يراه .

لقد عقد الدكتور فاضل السامرائي فصلاً خاصاً عن المسائل النحوية التي خالف فيها الزمخشري غيره من النحاة ؛ غير أن موقف الدكتور السامرائي

كان محايداً . حيث يذكر المسألة ورأى الزمخشري فيها ثم يتبع ذلك بموقف النحاة الآخرين .

ولو أنه حلل هذه المسائل تحليلاً دقيقاً من ناحية اللفظ ، ومن ناحية المعنى ، ومن ناحية الملاحظات لكل ، ومن ناحية العلاقات بين اللفظ وغيره من التراكيب اللغوية ؛ نقول ، لو أن الدكتور السامرائي فعل ذلك لكان أفيد لبحثه ، وأجدي للدرس النحوي ، وأمتع لقرائه ، ولاستطاع أيضاً أن يكشف أغوار الزمخشري ويتبين مكانته في الاجتهاد اللغوي .

لقد رأينا مواقف للزمخشري في إعرابه آيات من القرآن تدعو إلى التأمل ؛ مواقف عجيبة وممتعة في نفس الوقت : عجيبة لأنه يبدى فيها رأياً لم يسبق إليه ويصر على مخالفته للنحاة ؛ وممتعة لأنه يعرب وفقاً للمعنى وتمشياً مع الفكرة التي يؤديها النص ولو كلفه ذلك كسر القيود النحوية التي وضعها ، أو بالأحرى ، التي صنعها النحاة .

ويكاد القارئ يحس أن الزمخشري يصدر في إعرابه عن حسه ، عن فهمه للمعنى لا عن القواعد النحوية الملقنة المحفوظة .

اعتذار :

ذكرنا في المقدمة أننا سنمضي في الحديث عن - تطور الدرس النحوي - حتى نصل به إلى عصر ابن مالك ومدرسته النحوية فنذكر ما يتصل بذلك .

ورغم أن مادة الحديث موجودة فقد عدلنا عن تسجيلها وأرجأناها للعام القادم ؛ وذلك لأننا لم نعرضها على طلاب المعهد ولم نناقش قضاياها معهم في أكثر من نصف ساعة .

ولهذا آثرنا أن تكون مدرسة ابن مالك وما حدث في العصر الحديث من محاولات في تطوير الدرس النحوي هما موضوع دراستنا في العام القادم إن شاء الله فأتاح الفرصة ومد في الأجل .

والله نسأل أن يلهمنا الرشيد في القول والصالح في العمل ! !

الفهرس

الصفحة

الموضوع

مقدمة ٥

الباب الأول

(الدرس النحوى قبل سيديويه) ٩ - ٢٧

- ١ - العرب قبل زمن البعثة ١١
- ٢ - عصر البعثة النبوية ١٣
- ٣ - عصر الخلفاء الراشدين وعصر الأمويين ١٦
- ٤ - النشاط العقلى حول النصوص اللغوية (قرآن - حديث - أدب) ٢٠
- ٥ - الآثار النحوية قبل كتاب سيديويه ٢٣

الباب الثانى

(الدرس النحوى فى الفترة الممتدة من سيديويه

حتى الزمخشري) ٢٩ - ٧٦

- ١ - لماذا أختيرت هذه الفترة بهذا التحديد ؟ ٣١
- ٢ - هل هناك تخطيط للدرس النحوى عند سيديويه ؟ ٣٣
- ٣ - ما هو مدى المجهود الشخصى لسيديويه فى كتابه ؟ ٤٧
- ٤ - ما هى مكانة كتاب سيديويه على ضوء ما جاء فيه وما قيل عنه ؟ ٥١
- ٥ - هل هناك أثر سلبى لكتاب سيديويه ؟ ٥٦
- ٦ - هل حدث تطور فى الدرس النحوى بعد سيديويه وحتى الزمخشري ؟ ٦٢

الباب الثالث

(تطور الدرس النحوى فى عصر الزمخشري) ٧٧-١٠٦

- ١ - العصر الذهبى للدراسات اللغوية ٧٩
- ٢ - ماذا صنع الزمخشري فى الدرس النحوى ٨١
- ٣ - مدرسة الزمخشري النحوية وأثرها فى البيئة العلمية ٨٩
- ٤ - المدرسة النحوية الجديدة وكتاب المفصل ٩٩